الجلسة السابعة عشر بعد المائتين

- **التاريخ :** الثلاثاء 27 محرم 1422 (2001/04/24)
- **الرئاسة :** السيد عبد السلام بروال الخليفة الثاني لرئيس مجلس المستشارين
- **التوقيت :** أربع ساعات ابتداء من الساعة الثانية و35 دقيقة بعد الزوال.
- **جدول الأعمال :** الأسئلة الشفهية

❖❖❖

السيد عبد السلام بروال رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمان الرحيم،

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الوزير المحترم،

حضرات السادة المستشارين المحترمين،

أفتتح الجلسة عملا بأحكام الفصل 56 من الدستور و وفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عنها. فقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة إذا سمحتم للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ماجد من مراسلات، فليتفضل السيد الأمين.

المستشار السيد الحسين بيجديكن أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس،

المراسلات التي وردت على مجلس المستشارين: الأسئلة الشفوية والكتابية التي توصل بها مجلس المستشارين من 17 أبريل 2001 إلى 24 منه :

- عدد الأسئلة الشفهية 18 سؤالا،
- عدد الأسئلة الكتابية 11 سؤالا،

كما توصل مجلس المستشارين بالنصوص التشريعية والمراسلات التي توصل لها للرعلان عنها:

توصلت رئاسة المجلس بمشاريع القوانين التالية:

- مشروع قانون رقم 00 - 73 يقتضي بتنظيم وإحداث مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين محال من مجلس النواب.
- مشروع قانون رقم 00 - 80 يتعلق بالمركز الوطني للبحث العلمي والتقني محال من مجلس النواب.
- مشروع قانون رقم 00 - 50 يتعلق بالتراجمة المقبولين لدى المحاكم محال من مجلس النواب في إطار قراءة ثانية.
- مشروع قانون رقم 00 - 45 يتعلق بالخبراء القضائيين محال من مجلس النواب في إطار القراءة الثانية.

كما توصلت رئاسة المجلس بقرارين من المجلس الدستوري الأول يحمل رقم 2001 / 471م.د بشأن الطعون التي قدمها السادة عبد الله مزكاوي، عبد الجليل زركيم، لحسن الهزام، احمد الرحالي البوهالي، أحمد التويزي وأحمد أو بلعيد طالبين فيها إلغاء انتخاب السادة حميد العكرود محمد صالح أقميزة وعمر بنونة الوريدي أعضاء بمجلس المستشارين على إثر الإقتراع الذي أجري في 15 شتنبر 2000 بجهة مراكش تانسيفت الحوز في نطاق الهيئة الناخبة المكونة من مجالس الجماعات المحلية وقد قضى المجلس الدستوري بإلغاء إنتخاب السيد حميد العكرود، كما قضى برفض طلب إلغاء إنتخاب السيدين محمد صالح اقميزة وعمر بنونة الوريدي، الثاني يحمل رقم 2001/449 م.د بشأن الطعنين اللذين قدمهما كل من السيد مصطفى حميد والسيد عبد الله الشيكر ملتمسين فيهما إلغاء نتيجة الإقتراع التشريعي الذي أجري في 15 شتنبر 2000 بجهة دكالة عبدة الجماعات المحلية، وقد قضى المجلس الدستوري لإلغاء

إنتخاب السادة أبو بكر عبيد وأحمد أبو الفرج وعبد السلام بلقشور أعضاء في مجلس المستشارين، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الأمين،

قبل التداول فيما يخص الأسئلة الشفهية المعروضة على أنظار المجلس ألفت نظر المجلس الموقر هناك سلسلة من طلبات المجلس علما، الطلب الأول تقدم به الفريق الإستقلالي السي عبد الحق التازي، فليتفضل إذا سمحتم السيد رئيس الفريق، السي سعيد تفضلوا.

المستشار السعيد سعيد التدلاوي:

السيد الرئيس،

المادة 128 راها أمامكم وصريحة وللمرة الثانية نكرر هذا السيد الرئيس ونلتمس احترام القانون الداخلي اللي هو امتداد للدستور، السيد الرئيس، نقطة نظام صريحة وراه تمة المادة 128 تنص على شكون اللي كيتقدم بالطلب وشكون اللي كيتقدم بالإحاطة السيد الرئيس، طبقوا القانون الداخلي من فضلكم، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد رئيس الفريق، أجد رأسي محرجا وأنا شاطرتكم رأيي في الجلسة السابقة، خصوصا وأن الفصل 128 كما قلتم هو صريح العبارة، لكن هناك تقاليد هناك أعراف ففي الجلسة السابقة والجلسات ما قبلها كرس هذا العرف أن مستشارا ينوب عن رئيس الفريق فأنا عشت معكم الحلقة الثلاثاء الفارط، اليوم أنا أجد نفسي أسير هاته الجلسة، وبالتالي لابد أن أحترم القرارات التي إتخذها زملائي فيما قبل، أكيد أنا معكم، ولكن هناك تقاليد يمكن تقاليد ماشي في محلها، ولكن الأعراف هي كذلك مكملة للنظام الدخلي، إذن أعطي الكلمة للأستاذ الأنصاري الذي ينوب على السيد رئيس الفريق الإستقلالي.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

أكيد في جميع الأحوال أن الإحاطة لا يمكن أن يستائر بها أحد بل هي مساعي للجميع ولفائدة الجميع.

على كل حال السيد الرئيس، السادة الوزراء، إخواني، أدخل في الموضوع وموضوع الإحاطة هو يتعلق بما يعرفه إقليم الراشيدية وهو من الأقاليم التي تستائر بمساحة تزيد عن 70 ألف كيلو متر مربع وساكنته تفوق 600 ألف نسمة وله شريط حدودي يفوق 440 كيلو متر. والآن عرف المغرب في هذه السنوات الحمد لله أمطار الخير، ولكن هذا الإقليم ولمدة أربع سنوات متتالية، وهذه السنة بالخصوص لم يعرف ولو قطرة واحدة من الأمطار هذا قدر الله، ولكن في نطاق التكافل ونحن كلنا مغاربة ونتكافل في السراء والضراء، أريد من هذا المنبر وهذه القبة المحترمة أن أوجه نداء الى الحكومة الموقرة لأشعر من خلال هذه القبة الرأي العام الوطني لأن الساكنة الآن أصبحت تعيش ضائقة لا مثيل لها وأن الهجرة تعد بالآلاف وإذا لم يكن هناك تدارك للموقف فيصبح الإقليم بأجهزة حكومية وربما بدون مواطنين بإعتبار أن سد الحسن الداخل وهو السد الوحيد الذي يتوفر عليه كمورد للمياه وصل إلى حد لم يسبق له أن وصله منذ 1971 أي منذ تاريخ بنائه ولم يبق فيه إلا القدر الميت أي 20 مليون متر مربع أي la tranche morte بالإضافة إلى ذلك أن نصف الآبار ونصف الخطارات المتواجدة بالأقليم وعددها 900 و 150 بالنسبة للخطارات أصبحت بدون مياه، بالإضافة إلي ذلك جميع الماشية تقلصت عن طريق الوفيات بما يزيد عن 30٪ والتناسل كذلك نتيجة الأمراض وقلة العلف، وبالإضافة إلي ذلك فالآن هذه الخسائر كلها قدرت من طرف المصالح الخارجية التابعة للدولة في 26 مليار سنتيم هذه السنة، هذا يقابل 400 ألف منصب شغل.

وبالتالي حنا تنلتمسو من الحكومة الموقرة وكذلك يعني يكون واحد المجهود الإضافي بالنسبة للدعم الذي لا يمكن أن ينكره لا الخاص ولا العام بحيث الشطر الثالث الذي دعم به الإقليم وصل إلى

مليارين من السنتيمات ولكن هذا يبقى قطرة في واد، نلتمس من الحكومة إنطلاقا من هذه المعطيات أن تنقذ ما يمكن إنقاذه لكي تبقى تلك الساكنة في موطنها خدمة لمصلحة الوطن، وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الرئيس،

لا أظن بأن le message قد بلغ، والسادة المستشارين بطبيعة الحال يتضامنون مع الإقليم، إقليم الراشيدية العزيز علينا جميعا الإحاطة كذلك في إطار الفصل 128 طلبت من طرف السيد رئيس الفريق الدستوري الحاج أحمد بنا لكم الكلمة.

المستشار السيد أحمد بنا:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

السيد الرئيس،

نتأسف للمعاملة اللاديمقراطية التي تتعامل الحكومة، حكومة التناوب، مع هذه المؤسسة التشريعية بحيث إما أن تتغيب على أول جلسة للإجابة على الأسئلة الآنية التي يعاني منها المجتمع المغربي، بحيث سبق لنا وإن احتج فريقي في أول جلسة بعد افتتاح الدورة الربيعية، والتي جاءت بعد عطلة دامت 3 أشهر، وخلال هذه الثلاثة أشهر عرف المغرب ما عرف جفافا مهولا وركودا في الإقتصاد، وقد سبق لنا أن قدمنا الإحتجاج، لماذا الآن نحتج مرة ثانية؟ لأن سبق لنا أن تقدمنا بأسئلة شفوية آنية، ولكن شاءت الحكومة أن تفرض علينا مرة ثانية الرقابة بعدم الإجابة على سؤال شفوي آني ألا وهو ماهي الإعتمادات التي تتخذها الحكومة من أجل توزيع المواد العلفية المدعمة بحيث ارتأت الحكومة أن تجيب على الحمى القلاعية التي سبق لنا أن ناقشناها داخل لجنة الفلاحة وارتأت ألا تجيب على هذا السؤال الشفوي الآني بحيث الآن الوضع أصبح جد فظيع في جهة تانسيفت الحوز والمناطق الجنوبية الى تخوم الصحراء.

تعرفوا السيد الرئيس- الله يجازيك بخير الخبر اللي هو مهم - على أن الوضع جد فظيع الآن أصبح الكسابة يستعملون الفضلات ديال الدجاج لطعم الأبقار والأغنام ديالهم وراه هاذ الشي خطير جدا، إيلا كانت الدولة كتحمي في الحدود ديالها الحمى القلاعية وجنون البقر، فراه في الداخل هناك مرض خطير وأشياء خطيرة تستعمل، وراه يمكن لها ترجع بشي حاجة اللي غادي تضر بالمجتمع وتضر المواطن المغربي لأنه عيب علينا حنا كمواطنين، والسيد وزير الفلاحة تكلم معنا، الآن أصبحنا كنطمعو البقايا ديال الدجاج إلى الأغنام والأبقار وربما هذا غادي يكون يرجع لنا شي حاجة اللي هي ماغاديش تكون في مصلحة البلاد، فالمرجو السيد الرئيس، كنطلب من الحكومة أنها تتخذ اللازم وتحارب هذه الظاهرة وتحاول تزيد من المادة ديال الأعلاف لأنه المادة ديال الأعلاف المدعم راها توقفت، والمنطقة اللي كنتكلم عليها الجنوب كلو راه كيعاني من ضعف مادة العلف، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد رئيس الفريق،

آخر إحاطة علم المجلس طلبت من طرف الفريق الكنفدرالي، فالكلمة للسيد رئيس الفريق.

المستشار السيد عمر الإدريسي:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

من موقع مسؤوليتنا كفريق عمالي، وفي أفق العيد الأممي للطبقة العاملة نثير إنتباه المجلس الموقر، ومن خلاله الرأي العام الوطني إلى ما يعرفه الملف الإجتماعي عموما من تهميش أدى إلى تراجع خطير في الوضعية المادية والإجتماعية للطبقة العاملة

المغربية. أمام هذا الهجوم لجأت الطبقة العاملة بقيادة الكنفدرالية الديمقراطية للشغل إلى الدفاع عن حقوقها بشكل حضاري إما عن طريق حمل الشارات كالخطوط الملكية المغربية وتأمينات السعادة بالدار البيضاء أو عن طريق الإضرابات والوقفات الإحتجاجية في مختلف المدن والأقاليم كالدار البيضاء ومكناس وفاس وغيرها، هذه الإحتجاجات بدل أن تؤدي إلى تفاوض جاد ومسؤول لمعالجة مختلف هذه النزاعات بما ينصف الشغيلة، نجد من جهة مواجهة هذه الحركة الدفاعية إما بضرب الحريات النقابية من خلال التدخل من طرف القوات العمومية في العديد من الجهات كما هو الأمر بالنسبة للمستخدمين في المكاتب الجهوية للإستثمار الفلاحي والقرض الفلاحي، حيث أصدرت ولاية الرباط قرارا بمنع الوقفة الإحتجاجية وأيضا تدخل القوات العمومية بوادي زم ضد عمال إيكوز وبالعيون ضد عمال فندق بارادور والمسيرة، وهذه مجرد أمثلة على التجاوزات الخطيرة التي تعرفها الساحة الإجتماعية.

وبالرغم من أن مركزيتنا إنطلاقا من مسؤولياتها الوطنية ووعيها المتقدم بطبيعة المرحلة التي تجتازها بلادنا والتي تقتضي وعيا وطنيا متجددا يضع المصلحة العليا للوطن فوق كل إعتبار من خلال الإسراع بمعالجة الملف الإجتماعي في شموليته وصيانة الحريات النقابية بإعتبارها أساس دولة الحق والقانون، وهذا وحده الكفيل بتعزيز الجبهة الوطنية وتوفير الشروط التي تؤهل بلادنا لمواجهة التحديات، فإننا ننبه لخطورة الحملة القمعية المسلطة اليوم على العمال تعلق الأمر بالحملات الإعلامية المسمومة أو بالتدخلات المستفزة من طرف القوات العمومية أو بالتعتيم على معاناة الطبقة العاملة، وعليه نضع الجميع مرة أخرى أمام مسؤوليته، أما نحن فنحن مستعدون كما كنا للصمود والتحدي، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد رئيس الفريق،

حضرات السادة المستشارين،

نشرع الآن في الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هاته الجلسة، في البداية لدينا ستة أسئلة آنية أربعة آنية موجهة إلى وزارة الصيد البحري وسؤالان آنيان موجهان إلى وزارة الفلاحة والتنمية القروية، السؤال الأول الآني الذي نستهل به الجلسة موجه الى السيد وزير الصيد البحري حول التطورات الأخيرة التي عرفتها مباحثات ملف الصيد البحري للمستشار المحترم السيد لحسن بيجديكن، السيد المستشار المحترم لكم الكلمة، قبل ذلك أقترح عليكم، إن كان في الإمكان نظرا لوحدة الموضوع أو المواضيع ديال الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير الصيد البحري، أقترح عليكم في إطار وحدة هاته المواضيع أن نعطي الكلمة للسادة المستشارين لطرح أسئلتهم وأن نمكن السيد الوزير من الإجابة إجابة إجمالية أظن غادي تكون فيها فائدة للجميع أولا لعدم تكرار الأجوبة، كذلك لتمكين السيد الوزير من الوقت الكافي لكي يتمكن من شمولية هذا الموضوع، إذن متفقون لكم الكلمة الحاج لحسن.

المستشار السيد لحسن بيجديكن :

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

السيد وزير الصيد تيعرف الملف ديال الصيد البحري، تطورت منذ شهور فيما يخص الوزراء السابقون اللي هم تيشرفوا على هاذ القطاع كانوا صرحوا لنا في هذا المنبر أن لا لاتفاقية الصيد في مجال الصيد البحري خلال المدة اللي تيشرفوا على هاذ القطاع تقريبا ساعتين ونصف، كما صرح الوزير الأول في بروكسيل وفي المغرب بعدم تجديد إتفاقية الصيد، وما قالوش هاذ الكلام حتى كانوا متيقنين بالملف وبالموارد اللي عندنا، حيث أنه حتى في الأعراف الدولية ما يمكنش الدولة تربط إتفاقية في مجال من المجالات إلا إيلا عندها الفائض.

السيد الوزير تتعرفو أن الفائض ماعندناش، منذ 92 الحكومة قررت منع الإستثمار في هذا الميدان ، جيتو السيد الوزير بعد شهور فتحتو الملف مع المجموعة الأوربية وصرحتو لنا أن فتحتو الملف بتعليمات سامية وحنا تنحترموها ولكن بشروط أن تراعى المصالح العليا للبلاد وأن تراعى مصالح القطاع، وبعدما سمعنا كاتب الدولة في الخارجية في اللجنة ملي جاء للمجلس الموقر صرح لنا بأنه المفاوضون الأوروبيون ما بغاوش يربطو الملف ديالنا بأي قضية من القضايا، تيقولوا أنه نتفاوضو تعطيونا نصيدو نعطيوكم مبالغ مالية وهاذ الشي تتعرفوه السيد الوزير أن واحد العدد ديال الضغوطات منها السي فيشار اللي خلاكم على طاولة المفاوضات، ثانيا حاليا الضغوطات اللي تيضغطو علينا الإسبانيون، ثالثا أن الإتحاد الأوربي بغات تبعت شي لجنة باش تفتش البواخر دايلنا والقوارب ديالنا وجميع المسائل دايلنا باش يضغطوا علينا، كيفاش يمكن لكم السيد الوزير تتفاوضو في هاذ الإطار؟ وآشنو اللي جعلكم باش تفاوضو مع المجموعة الأوروبية والشروط ديال فتح هاذ الملف ماموفرينش ومابغاوش يذاكرو عليهم؟ هذا هو السؤال ديالي السيد الوزير، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار،

السؤال الآني الثاني موجه كذلك الى السيد وزير الصيد البحري حول مستجدات ملف الصيد البحري مع الإتحاد الأوربي، سؤال مقدم من طرف المستشار المحترم السيد نجيب أبضالص، السي نجيب لكم الكلمة.

المستشار السيد نجيب أبضالص:

شكرا السيد الرئيس،

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارين المحترمون،

كما هو معلوم فقد عرف ملف الصيد البحري بين المغرب والإتحاد الأوربي مفاوضات ماراطونية للوصول إلى إتفاق مشترك في أفق التحضير لابرام إتفاقية الصيد بين الطرفين يطبعها التكافؤ والعدالة والإنصاف بشكل يضمن للمغرب حقه لحماية ثروته البحرية من النهب والإستنزاف والإستغلال المفرط وتمكين البلاد من تنمية صناعاتها البحرية لتجعل هذا القطاع الحيوي قطبا أساسيا للتنمية الإقتصادية والإجتماعية المنشودة إطارا لإستراتيجية التعاون قائم على التكافؤ ووسيلة لتحقيق الأمن الغذائي وأداة فعالة لتشغيل اليد العاملة الوطنية، ويبدو أن هذا التصور البديهي والطبيعي لملف الصيد البحري لم تستوعبه بعض المجموعات الأوربية عندما تطالب المغرب بتنازلات أكثر حتى ولو كانت على حساب المصالح المغربية مما أدى إلى تعليق المفاوضات بين الطرفين وشروع الإتحاد الأوربي في البحث عن بدائل رغم نهج المغرب سياسة مرنة وترك الباب مفتوحا لإستئناف المفاوضات، وهذا ما جعل الرأي العام الوطني يتخوف من أن يحصل هناك تراجع في الموقف المغربي الذي ينبغي أن يجعل من سيادته وحقه في المحافظة على ثروته السمكية فوق كل إعتبار كيفما كانت الضغوط، وهذا مادفعنا بدورنا إلى التساؤل عن مستجدات مسلسل هذا الملف خاصة فيما يتعلق بضرورة إتخاذ الإحتياطات اللازمة لحماية ثروتنا السمكية من أي إستغلال مفرط تحت أي غطاء كان، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرللسيد المستشار، ننتقل الى السؤال الآني الثالث الموجه كذلك الى السيد وزير الصيد البحري حول فشل مفاوضات الصيد البحري مع الإتحاد الأوربي بإستراتيجية جديدة للحكومة في القطاع، هذا السؤال قدم من طرف المستشارين المحترمين السادة رحو الهيلع، محمد العربي بوراس، محمد قرو، ومحمد بلمين، حميد كوسكوس وأحمد بوراوين، فليتفضل أحد السادة السي بوراوين تفضلوا لكم الكلمة، السيد بوارس عفوا.

المستشار السيد محمد العربي بوراس:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

كما هو معلوم فقد وصلت المفاوضات مع الإتحاد الأوربي حول الصيد البحري بعد جولات متعددة أكدت تشبث الإتحاد الأوربي بالصيغ التقليدية للتعاون في هذا القطاع، وقد جاء فتح المفاوضات حول تجديد اتفاقية الصيد البحري مع الإتحاد الأوروبي بشروطها المعهودة بعد تراجع الحكومة عن موقفها السابق الرافض لأي تجديد للإتفاقية، ونود من معاليكم أن توضحوا للرأي العام الوطني أسباب هذا التوقف من الجانب الأوروبي، وماهي الإستراتيجية المرحلية للحكومة في قطاع الصيد البحري؟ وماهي تقييماتكم للوضعية التنموية والإنتاجية للقطاع؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرللسيد المستشار المحترم،

السؤال الآني الرابع والأخير موجه دائما الى السيد وزير الصيد البحري حول تطورات ملف إتفاقية الصيد البحري، هذا السؤال الذي قدم من طرف المستشارين المحترمين الأستاذ محمد الجوهري، المستشار المحترم سيدي مختار الجماني المستشار السي سعيد العروي والمستشار السي علي أسكاتي، الكلمة للأستاذ محمد الجوهري رئيس الفريق، تفضلوا السي الجوهري.

المستشار السيد محمد الجوهري:

شكرا السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

السادة الإخوة المستشارين،

الموضوع ليس بجديد ولكن المناسبة شرط والموضوع هو موضوع حي موضوع الساعة وموضوع الساحة، للتذكير فقط وكما أشار الإخوة منذ أزيد من سنة ونحن نناقش هذا الموضوع في قبة هذا البرلمان سواء داخل اللجن أو في بعض الأسئلة التي نثير بها إنتباه الرأي العام وكذلك نعطي الفرصة للحكومة من أجل الإدلاء بآخر المستجدات، تتبعنا الموضوع، تتبعنا المفاوضات، تتبعنا الإنتقال المراطوني ما بين الرباط وبروكسيل من طرف المفاوضين المغاربة والمفاوضين الأوروبيين، ولكن لاحظنا كمعارضة أن الحكومة فشلت فشلا ذريعا في تدبير هذا الملف، نحن نسأل الآن أين نحن؟ وأين نقف؟ هل لا القديمة كانت وراءها استراتيجية للعمل؟ هل إن لا ولكن التي تبعت لا القديمة وراءها برنامج عمل؟ هل سننتظر، سنرى الجديد أيضا وراءها برنامج عمل وبدأ؟ هل البحر منغلق ومسدود والسوارت ديالو عند وزارة الصيد البحري وكنتظرو حتى نقررو؟ ما الذي يحصل الآن؟ وماذا ننتظر؟ ما الذي يمكن أن تقوله الحكومة للمغاربة بشأن بحرهم؟شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرللسيد الأستاذ الجوهري رئيس الفريق،

الكلمة للسيد وزير الصيد البحري، إذا تفضل السيد الوزير لكم الوقت المخصص لكل سؤال مضروب في أربعة، خذوا الوقت ديالكم، كيف ما قال السيد رئيس الفريق المغاربة ينتظرون الجواب.

السيد سعيد اشباعتو وزير الصيد البحري:

السادة المستشارون المحترمون،

ففعلا كما في علم المجلس الموقر سبق أن قدم المغرب مقترحا شاملا ومتكاملا للتعاون في مجال الصيد البحري مع الإتحاد الأوربي بمقترح يحافظ على الأهداف الأساسية لسياسة حكومة صاحب الجلالة في مجال الصيد البحري وهي حماية موارد المغرب السمكية وتنمية القطاع وخاصة الجانب الإجتماعي، كما يسعى كذلك من خلال هذا المقترح، يسعى المغرب الى مساعدة المجموعة الأوربية في حل بعض مشاكل الصيادين الأوربيين في ماهو ممكن من الناحية البيولوجية وكذلك مواكبة تأهيل الأسطول الأوربي، إلا أنني أريد أن أؤكد ومن هذا المنبر أن الإنطلاقة هي مبنية على إرادة

سياسية لحكومة صاحب الجلالة ولم تكن الإنطلاقة مبنية على حاجيات مالية أو حاجيات من نوع آخر، ولهذا فالوزارة وحكومة صاحب الجلالة تحترم المطالب المشروعة للمهنيين، إلا أننا يجب أن نبين بين المنفعة العامة بمفهوم جمع المنافع القطاعية والمنفعة العامة بالمفهوم السياسي، ولهذا منذ أن بدأنا التشاور مع المجموعة الأوربية فعلا تشاورت مع المهنيين واحترمت آراءهم، إلا أنني قلت لعدة مرات أن التصور تصور سياسي ومرتبط بنوعية العلاقات اللي كتربط المغرب مع المجموعة الأوربية، إذن المنفعة منفعة عامة بالمفهوم السياسي للفظ ومرتبط بنوعية العلاقات اللي كتربط المغرب مع المجموعة الأوربية.

فمنذ تاريخ 21 فبراير صرح المفوض الأوربي على أن الطرفين إتفقا بخصوص البنود كل البنود إلا الغلاف المالي، إلا أن المغرب كيرفض هذا التحليل هذا وهاذ التقييم، لماذا؟ لأن المفاوضات بهاشقين: الشق الأول هو تحديد المجهود نتاع الصيد اللي المغرب باغي يوفرو للمجموعة الأوربية، عدد البواخر، مجالات الصيد، فترات الصيد ، أدوات الصيد وكذلك المراقبة، والشطر الثاني هو المقابل المالي اللي غادي يتم تحديدو بمعالم ومعايير عادلة، إذن المفاوضات كلها كتمثل في هاذ التحديد هاذ اللفظين أساسيين ففي اللقاءات الأخيرة أي 22 و26 مارس وبناء على التصريح الذي أدلى به المفوض الأوربي حاول الطرف الأوربي أن يضغط على المغرب لكي يقبل شروطه أو يتحمل مسؤولية توقف المفاوضات، وهذا ما رفضه المغرب ويرفضه حتى الآن، حيث صرح المغرب بأن هناك منطقا ثالثا يتمثل في الإستمرار في الحوار المتكافئ من أجل تحضير وإبرام إتفاقية عادلة ومنصفة، كما عبر المغرب كذلك أنه لا يريد الزيادة في الغلاف المالي ولكن يريد الإنصاف الزيادة في الإنصاف، وفي هذا الإتجاه أكد المغرب عدة مرات أن الغلاف المالي هو مقاربة أو نتيجة لمقاربة ولمنهجية اللي هي كالتالي:

تحديد مجهود الصيد وإعادة النظر في التناسبية la proportionelle من أجل احتساب الغلاف المالي. آش كيقولولنا الأوربيون؟ كيقولوا هاذ الشي اللي تيطلبوا المغرب ماكيتساواش مع ذاك الشي اللي هو كيعطيه على مستوى المجهود نتاع الصيد، فاحنا كنقولو أن التناسبية وإحتساب الغلاف المالي على أساس التناسبية، يجب أن يقع بمراجعة مفهوم التناسبية أي أننا مانبقاوش في الأسعار النسبية نتاع 95 لأن التطور والتحول نتاع الأسعار النسبية les prix relatifs نتاع 2001 ليست هي الأسعار نتاع 1995، وهذا ما كناخنوش بعين الإعتبار الأحداث الظرفية اللي واقعة في أوربا كالأمراض نتاع الحيوانات وكذلك القطيع، ولهذا فالمغرب في طلبو كيحث على مراجعة قاعدة إحتساب الغلاف المالي. وأخيرا أي البارحة كاتب المغرب المجموعة ا الأوربية ردا على الطلب الذي قدمته لتحضير إجتماع 25 أبريل، ولازال المغرب من خلال هذا الكتاب متشبتا بموقفه وكذلك في نفس الوقت متفتحا ومستعدا للحوار في إطار الأسس الأساسية التي رسمها في الإقتراح الأول.

وبخصوص التعثر في المفاوضات فليس من المعقول أن تنعت هذه التعثرات بالفشل، واش الفشل هو أن يتفاوض المغرب من سيادة كاملة لمياهه البحرية؟ واش الفشل هو أن يبقى المغرب صامدا ويطالب بحقه المشروع؟ واش النجاح هو التخلي عن مطالبو وعن مشروعيتو باش يقول أننا توصلنا لإتفاقية؟ فأريد من السادة المستشارين ومن الرأي العام أن يكون التقييم منصفا وأن ينعت جميع الحالات والوضعيات بما هو موضوعي، أما فيما يخص الحكومة، فالحكومة ليست غائبة، وهي تتابع بكيفية مستمرة ما يجري في القطاع وردود الفعل المسؤولة والمنعزلة منها، وفيما يخص الإستفزازات فكما أجاب على ذلك السيد وزير الخارجية والتعاون فقد طلب المغرب من إسبانيا إحترام الإتفاقيات الدولية وحماية الصادرات المغربية العابرة لترابها، وكونت حكومة صاحب الجلالة خلية من القطاعات المعنية تتابع التطورات وتحضر الإجراءات اللازمة لتفادي كل إنعكاس سلبي الذي من الممكن أن يلحق ضررا بالمصالح المغربية، أما بخصوص السؤال المتعلق بالإستراتيجية الجديدة للحكومة في قطاع الصيد البحري فالاستراتيجية هي إستراتيجية التصريح الحكومي اللي هي كتماشى مع التوجيهات

السامية لجلالة الملك واللي جات كذلك في المخطط الخماسي اللي صادقت عليه الغرفتين وتناقش كذلك في المجلس الأعلى للإنعاش الوطني والتخطيط.

وليست هذه الإجراءات وكذلك التنفيذ رهين بما سينتج عن هذه المفاوضات، فالحكومة كتنفذ المخطط تاعها إيلا وصلنا لإتفاقية تبارك الله، ماوصلناش فالمغرب ينطلق من سيادة كاملة على مياهه وفي ماليته، وكذلك بجميع البرامج وكذلك الإجراءات لكي ينفذ ما قرره دائما تماشيا مع توجيهات صاحب الجلالة نصره الله. وهناك مؤشرات أريد أن أعطيها للسادة المستشارين أن الإنتاج زاد ب22٪، دزنا من 750 ألف طن إلى مليون طن نتاع السمك، القيمة التجارية زادت ب22٪، الصادرات المغربية زادت ب 47٪، صادرات القطاع من 7 المليار درهم إلى 10 الميار درهم، وشكرا لكم السادة المستشارين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرالسيد الوزير على هاته البيانات. المستشار السيد الحاج لحسن بيجديكن يريد أن يعقب على رد السيد الوزير لكم الكلمة الحاج لحسن.

المستشار السيد لحسن بيجديكن:

السيد الرئيس،

في نطاق التعقيب السيد الوزير وأمام الرأي العام حتى حنا تنقولو أن القطاع اللي تنمثلوه إيلا كانت مصالح العليا للمغرب غادي نجنيو منها شي حاجة حنا معك ولكن ما صرح به زميلكم في الحكومة أنه ماجنينا من هاذ المفاوضات لاشيء فيما يخص المصالح ديالنا العليا، ماجنينا لامن الجالية المغربية ديالنا في الخارج ولا في واحد التراب دايلنا ولاحتى في جميع الميادين اللي هي حنا معك ونضحيو والقطاع يضحي، ولكن ما يضحيش لسبب 90 مليار أولا 70 مليار أولا 50 مليار، وتتعرفو السيد الوزير بعد إنصراف الأسطول الأجنبي وقفتو الأسطول ديالنا شهرين زايدة على ذيك الشهرين، وشكون اللي تيخلص الثمن؟ هو البحار المغربي اللي ماعندوش التعويض منذ 6 أشهر دابا تيجلس،ولهذا حنا نضحيو ولكن لمصالح،و لهذا ماجاوبتيناش السيد الوزير فيما يخص أشنو جينا في القضية ديال المفاوضات، المفاوضات تتدار سرية حنا اللي تيتصرح لا في البرلمان ولا في الجريدة هو اللي تنعرفوه، إلا أنه اللي صرحتي لنا دابا أنه القضية بقت هي هي، إذن حنا تنطلبو منك إيلا كانت المصالح ديالنا العليا معك، إيلا كانت غير المصالح باش ترضيو البحارة ديال الأوربيين حتى البحارة ديالنا راه بغاو العناية، حتى الحوت ديالنا إيلا ما بغاوهش راه المغاربة بغاو ياكلوه، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرالسيد المستشارالمحترم، الكلمة للأستاذ محمد الجوهري رئيس الفريق في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد الجوهري:

شكرا السيد الرئيس،

احنا في الفريق إتفقنا باش نطرحو هاذ السؤال في الأسبوع الماضي بعد دراسة مستفيضة للموضوع على أمل أنه نسمعو شي حاجة يعني واش استفدتم شي حاجة الآن؟ سمعنا الجواب ديال الحكومة، هل من جديد؟ لاشيء لغة الخشب التي لا تقدم ولاتؤخر يعني احنا كذا، حنا كذا واش حنا راه كنتكلمو مع الشعب المغربي الواقع، فاين الحوت؟ فاينا هو؟ السردين الآن تيقولوا بأنه راه 300 للكيلو، الحوت المزيان مابقيناش كنشوفوه، شي تيقول البحر راه مسدود هاهو السي بيجديكن ياك هو بحار ورئيسهم في البحرية وواحد من الأغلبية وكيتشكى من الحكومة، من الترصفات ديالها، وتيقلب حتى هو الحوت وبحار وحوات وكلشي كيديرو، فإذن ما الذي وقع؟ أنا ولد الجبل ربما ولا ولد الصحراء، ماكنعرفشاي البحر، ولكن ها البحارة، ثانيا راه الأمور تيخص تكون واضحة أنا ماتنقولش العكس، أنا كنقول أن الحكومة قامت بمجهود وكنشوفوها كتطلع وكتنزل وسميت المفاوضات ديالها مفاوضات ماراطونية، ولكن بغينا نلمسو شي حاجة، نقولو للناس حنا في البرلمان راحنا

كنتقنو ذيك اللغة بيناتنا ديال دخل فارغا وخرج فارغا كنتقنوها ولكن ملي كنتكلمو مباشرة مع الشعب كنعطيو فرصة للحكومة باش تقول لو مباشرة على واحد الموضوع معين في واحد الدقيقة معنية تعطي الخلاصة النهائية، واش مازال حنا غادين نجددو الإتفاقية أو ما غاديشاي نجددو؟ واش هاذ الإتفاقية مسيطر عليها الماء كيف قال السيد الوزير يعني الهاجس هو هاجس مالي أم هاجس سياسي إستراتيجي؟ أو أننا بغينا نسلو شوكة بلادم مع هاذ الناس؟ لأن عندنا معهم إرتباطات أخرى، عندهم مصالح قديمة وجديدة ومصالح مستقبلية، قولوا لنا بصراحة واش بغيتونا نعاونوكم ولا أنتم قادين على أشغالكم؟ واش تتحملوا مسؤوليتكم ولا ما تحملوهاش؟ هذا هو، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرللسيد المستشارالمحترم،

الكلمة للسيد نجيب أبضالص في إطار التعقيب كذلك.

المستشار السيد نجيب أبضالص:

نشكرا السيد الوزير على هاته التوضيحات التي لابد منها لتنوير الرأي العام الوطني بخصوص موضوع يعتبره من قضايا الأساس بإعتبار أن قطاع الصيد البحري يجب أن يكون قاطرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالبلاد، ذلك أنه عندما طرحنا هذا السؤال استحضرنا متاعب إتفاقيات الصيد مع المجموعة الأوربية سنة 96، والتي استغلها الأسطول الأوربي وخاصة الأسطول الإسباني لإستنزاف ثروتنا البحرية بشكل مفرط، إستحضرنا هذه الإتفاقيات التي شكلت خطابا قانونيا لنهب ثروتنا السمكية في الوقت الذي تعاني فيه الأسواق المغربية من قلة الأسماك وارتفاع أثمانها، وهذا ما يجعلنا نسجل باعتزاز موقف الحكومة من هذا الملف هذا الموقف الذي يعطي الأولوية لمتطلبات المغرب التنموية بعيدا عن كل مامن شأنه أن يؤثر على هذه التطلعات المشروعة في أن يستغل هذا القطاع الإستراتيجي لخدمة الشعب المغربي، وإننا لعلى يقين بأن الحكومة لن تتراجع عن موقفها الذي أصبح ثابتا بخصوص هذا الملف الذي لازال يتفاعل من حيث ردود الفعل بشأن تعليق المفاوضات بين الجانبين. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم. الكلمة دائما في إطار التعقيب المستشار المحترم تفضلوا.

المستشار السيد العربي بوراس:

أظن أن جوابكم كان شاملا. وأهنئكم على هذا العرض القيم والذي أظن أنه يبين التطور التنموي لقطاع الصيد البحري. ولكن الذي أريد أن أضيف وهي الوعود المتعلقة بإستراتيجية قطاع الصيد البحري في المغرب. كما تعرفون، السيد الوزير، أن جميع الملفات اليوم ربما نسيناها، وأعطينا حصة الأسد لقضية اتفاقية الصيد.. فيما يخص قضية ملف اتفاقية الصيد نحن معكم في جميع تطوراته. فعلا المشاورة كانت دائما موجودة وقلنا ما فيه الكفاية فيما يخص هذا الملف، وجميع المغاربة حاسين بهذا ويمكن اليوم راه كناكلوها في ثأرنا لأن الشاحنات ديالنا رجعوا في البواخر كاع مانزلو في إسبانيا، رجعوا في البواخر بالسمك ديالهم، وهاذ الشي حنا قابلينو ومستعدين لجميع الترتيبات اللي غادي تاخفي تاخذها الحكومة.

غير اللي أنا كنطلب وهو أن الوزارة الوصية تجتهد أكثر فيما يخص القضايا اللي هي مطروحة عندنا، واللي هي مازال مابغاتش تخرج إلى حيز الوجود مثلا كمدونة البحر اللي خصها تخرج لحيز الوجود فيما يخص التغطية الصحية فيما يخص الضمان الإجتماعي، فيما يخص العصرنة ديال القطاع، فيما يخص القرى النموذجية اللي تكلمنا عليها الكثير، ولكن ما خرجت لحيز الوجود بذيك الكيفية اللي حنا كنا كنتسناوها، التجهيزات المينائية كذلك فيما يخص قطاع الصيد البحري، كذلك كنفتقروها في جميع الموانئ، وكذلك البيئة البحرية اللي كنظن أنها من المسائل الأساسية اللي كيخصنا نظرو لها، وعلى إثر البيئة البحرية فالسيد الوزير هناك برج المراقبة اللي هو موجود في طنجة واللي كنظن واحد من المسائل الأساسية اللي كيخصها تكون كتعمل لأجل هذه المراقبة البيئية، لأن كتعرفو أن ممر جبل طارق راه ممرا ديال أكثر من 50 ألف باخرة في السنة، واللي كتكون واحد الخطر بيئي كبير بالنسبة للمغرب، واللي هذاك البرج كنظن أنه كيخصو يكون كيعمل باش يحافظ على هذه البيئة، وكذلك السيد الوزير تدبير أسواق السمك اللي هي كذلك في حاجة الى عناية، وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرللسيد المستشار،

الكلمة للسيد الوزير للرد على مجمل التعقيبات للسادة المستشارين.

السيد وزير الصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس،

غادي نبدا بالرد أولا على السيد المستشار السي بوراس باش نقول لو على أن الوزارة مابقاتش مكتوفة الأيدي لأن هناك مشاريع كبيرة اللي غادي تخرج للوجود، نبدا أولا بمشروع مدونة الصيد البحري اللي الآن أنجزنا قراءة ثانية مع المهنيين وغادي تدوز في مجلس الحكومة عما قريب إن شاء الله ادخلنا تعديلات بتوافق مع المهنيين إذن الآن جاهزة باش تدوز في مجلس الحكومة.

ثانيا هناك في السياسة اللي هي ليست سياسة وزارية ولكن سياسة الحكومة، فأنا كنوه بالرفيق السي التهامي الخياري اللي قام بأعمال جيدة في هذا القطاع واللي أنا الآن كنتممها، هناك كذلك مشروع نتاع تهييء المصايد واللي الآن جاهزة ولكن صعبة شيئا ما، علاش؟ وبغيت الله يخليكم باش السادة المستشارين والرأي العام ينتبه، هناك تصور جديد في نشاط المهنيين في القطاع وتوظيف وإستعمال المورد السمكي، فالنشاط نتاع المهنيين شيء مشروع والدفاع على حقوقهم شيء مشروع ولكن توظيف المورد السمكي واستعمالو فهو من إختصاصات ممثلي الشعب المغربي، إذن هذا هو الجديد ولهذا ملي كنبغيو نقومو بشي حاجة جديدة، فكيكون النقاش ما بين المهنيين وما بين القطاع اللي هو أو الوزارة اللي هي كتمثل الخدمة العمومية، ولكن كنبغي انوه في نفس الوقت بروح المواطنة نتاع عدد من المهنيين اللي تفهموا كنقول الموقف السياسي للمغرب، ولهذا إيلا كان يكون تقييم فخاص يكون تقييم على المستوى السياسي، لأن المغرب حليف استراتيجية للمجموعة الأوروبية والمجموعة الأوروبية حليف إستراتيجي للمغرب، ولهذا تقييم مستوى آخر واللي كيتساءل آشناهو الإستفادة فأنا أقول أنني مستعد بأن أذهب إلى كل هيئة سياسية وأن أذكر المسؤولين السياسيين على جميع الملفات ونوعية العلاقات التي تربط المغرب مع المجموعة الأوربية وأن نقوم بتقييم في مستوى الهدف اللي كان، هذا ماكيتنافاش مع المصالح نتاع المهنين اللي كنحترمها.

هناك كذلك برنامج نتاع التغطية اللي الوزارة كما كتعرفو السي بوراس وجدات واحد المشروع، ولكن ارتأت الوزارة اللي هي مكلفة بالتغطية على المستوى الوطني أننا ننتظرو حتى يكون يعني تحضير ويقوم بتحضير نتاع هذاك المشروع نتاع التغطية على المستوى الوطني. هناك قرى الصيد الآن بدينا كنوجدو ست قرى في المناطق الجنوبية، وكذلك 25 نقطة تفريغ في إطار صندوق الحسن الثاني، فيما يخص الأسواق، فالأسواق الآن المكتب الوطني للصيد كيهيأ أسواق جديدة، ولكن كنقومو في نفس الوقت من أجل تقويت الأسواق نتاع أربعة نتاع الموان من وزارة التجهيز أي المكتب الوطني للموانئ إلى المكتب الوطني للصيد، ونهار غادي يكون يعني التدبير موحد فغادي تكون الجدوى أكثر. غادي نرجع لشيء اللي هو مهم قال الأخ جوهري على أن ليس هناك جديد فذاك الشي اللي قلنا الآن ماكاين جديد، فعلا ما كاينش جديد علاش؟ لأن الوزارة والحكومة نهجت التواصل الشفاف في لقاءات صحفية أكثر من 20، نداوت صحفية أكثر من 4،5 في المغرب وواحدة في بروكسيل ولهذا ذاك الشي اللي كيعطي الله كنقولوه من نهارو، ملي إذن كيكون الرأي العام والسادة المستشارين عارفين كلشي فما كاين جديد، أشناهو الجديد اليوم اللي غادي نقولو للرأي العام؟ المجموعة الأوربية كتطلب معنا أننا نديرو معها إتفاقية على حسب شروطها، أشناهي شروطها؟ 70 مليون أورو لواحد المجهود نتاع الصيد، 70 مليون أورو ما كاتنا حتى الأثمان النسبية نتاع 95.

المغرب كيقول متفقين أننا نديروا إتفاقية في إطار ماهو ممكن بيولوجيا وإقتصاديا وإجتماعيا وباحترام حتى الإكراه نتاع الغلاف المالي ولكن بالمفهوم المطلق لا بالمفهوم النسبي أي إذا كانت المجموعة الأوربية ما يمكن لها تعطي إلا 70 مليون أو رو فاحنا نديرو واحد

المجهود اللي هو كيتناسب مع 70 مليون أورو، بغات 50 مليون أورو نديرو مجهود اللي كيتناسب مع 50 مليون أورو، ولكن بغيتكم الله يخليكم بكل موضوعية تقولوا على أن الحكومة نجحت في المفاوضات لأن ماتخلاتش على المطالب ا المشروعة للمغرب، وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرللسيد الوزير على إجابته وعلى الإفادات التي تقدم بها لا للسادة المستشارين ولا كذلك الجمهور الذي يتابع الجلسة المبثة تلفزيونيا، فننتقل إلى الأسئلة الآنية الموالية تتعلق بقطاع الفلاحة والتنمية القروية، فقط قبل أن أعطي الكلمة لأول متدخل أريد فقط أن أطلع المجلس الموقر باستدراك تقدم به الفريق الإستقلالي للوحدة والتعادلية حول واضعي السؤال الأول فأصلا كان السؤال المتعلق بمرض جنون البقر المقدم من طرف المستشار السي محمد القداري فأصبح مقدما بالإضافة الى السي محمد القداري، محمد بن الشايب، الأستاذ الأنصاري، السي بلحسن خيري والسي أحمد شفيق.

الإستدراك الثاني وهو خطأ لابد من تصويبه أغفل إدراج سؤال آني يتعلق بجنون البقر والحمى القلاعية قدم من طرف الفريق الديمقراطي فسنرتبه مباشرة بعد السؤال المقدم من طرف الفريق الاستقلالي، إذن أعطي الكلمة، يمكن نعطيك الكلمة السيد رئيس الفريق فيما بعد؟ إذن أعطي الكلمة لأول متدخل في إطار الأسئلة، قلت لك غادي نعطيك الكلمة فيما بعد. لا،لا، تفضلوا لكم الكلمة، خذوا الكلمة.

السيد المستشار:

غير بغيت نخبر المجلس بأنه عندنا سؤال في نفس الموضوع ولكن صنف في الأسئلة العادية، فكنطلب إيلا سمح المجلس وإيلا سمحت الرئاسة باش يضم هذا السؤال لهذه الأسئلة كلها لأنه نفس الموضوع، ما بغيناش السيد الوزير باش يجاوب مرتين على نفس الموضوع، هو راه مصنف في الأسئلة العادية الموجهة الى السيد وزير الفلاحة.

السيد رئيس الجلسة:

شكون هو واضع السؤال السيد الرئيس؟

السي حسن واهروش، فعلا هناك سؤال حول الحالة الصحية لقطعان الماشية ببلادنا يأتي في إطار الأسئلة العادية مباشرة بعد الأسئلة الشفهية أكيد هو نفس الموضوع، لا، متعلق بالفلاحة: الحالة الصحية لقطعان الماشية ببلادنا، إذن أعطي الكلمة للمستشار المحترم أو أحد السادة المستشارين المحترمين السي محمد قداري، السي محمد بن الشايب، الأستاذ الأنصاري، السي بلحسن خيري، والسي أحمد شفيق، أحد السادة المستشارين لوضع السؤال الآني المتعلق بمرض جنون البقر، لكم الكلمة السيد المستشار.

السيد المستشار:

بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

إن أهم هاجس يشغل بال المواطنين المغاربة بصفة عامة في الوقت الراهن هو داء جنون البقر والحمى القلاعية الذي أصبح منتشرا في العديد من دول المعمور ولاسيما بأوربا التي تربطنا وإياها علاقات تبادل تجارية هامة على مختلف المستويات وفي مختلف الجوانب الإقتصادية وخاصة في القطاع الفلاحي بمنتوجاته الغذائية والحيوانية، وباستحضارنا لهذا الواقع المبادلاتي مع أوربا فإن أول سؤال يتبادر إلى ذهن المواطن هو إذا ماكانت هنالك إنعكاسات مباشرة أو غير مباشرة على صحة المواطنين المغاربة وعلى ثرواتنا الفلاحية وعلى القطاعات الإنتاجية الإستراتيجية الهامة كالأصواف والجلود وغيرها.

السيد الرئيس،

ونظرا لخطورة الموضوع وتلافيا لما يمكن أن لا تحمد عقباه في المجالات التي أشرنا إليها إذا ما تسربت هذه الأمراض الفتاكة إلي بلادنا فإن السؤال المطروح يتعلق بالتدابير التي اتخذتها حكومتنا الموقرة من أجل دفع البلاد من أصله واجتثاثه من جنوره حتى لا يتسبب لا قدر الله في كارثة وطنية قد يستعصي حلها إذا لم تحاصر في مهدها، وكما تعلمون السيد الوزير المحترم، فإن جميع الدول التي مسها هذا الوباء الفتاك فإنها مع ذلك إتخذت إحتياطات وتدابير في غاية الصرامة حتى لا يستفحل الأمر، وهنالك دول أخرى إتخذت إجراءات وقائية منذ البداية وفي وقت مبكر تلافيا لدخول الوباء إلى أراضيها. إن الخطر يتربص بنا، وهناك إشاعات نتمنى ألا تكون صحيحة تفيد بأن الخطر قد بدأ فعلا، فتثبت أن الأمر يتعلق بحالات مرضية أخرى ولكن مع ذلك فإن الاحتياط واجب، وضرب المخاطر من الواجبات الحكومية الأساسية، ونتمنى أن تكون آليات وأدوات وأساليب محاربة الداء متوفرة وأن إستعمالها سيكون سليما وإلا فإن العواقب ستكون لا محالة وخيمة على صحة المواطنين وعلى العديد من القطاعات الإقتصادية المنتجة ببلادنا.

وقد إتضح أن قطاع الجلود بالذات والصناع التقليديين بالخصوص بدأ يعاني من ندرة حقيقية في مادة الجلد لأنه أصبح يصدر في شكل خام إلى أوربا بفعل الأزمة التي تعيشها حاليا نتيجة جنون البقر والحمى القلاعية، ويخشى أن تتضرر المدابغ العصرية والتقليدية ويتأثر قطاع الشغل وتنضاف إلى أزمة الجفاف أزمة أخرى نحن في غنى عنها في الظروف الراهنة لاقتصادنا الوطني، ولعل هذه المؤشرات- السيد الوزير- المختصرة وهذه الدلالات التقريبية كافية لوحدها لتعطينا الحكومة الموقرة جوابا شافيا وكافيا ومطمئنا للرأي العام الوطني في هذا الصدد.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرللسيد المستشار المحترم،

أقترح على السيد الوزير واش نعطيوه الجواب أو في إطار وحدة الموضوع أن يقدم، إذن في إطار وحدة الموضوع أعطي الكلمة للسيد رئيس الفريق الديمقراطي حول السؤال الآني المتعلق بجنون البقر والحمى القلاعية أو الأستاذ النقيب الأستاذ السلامي.

المستشار السيد محمد السلامي:

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

زملائي المستسشارين المحترمين،

السؤال الآني حول جنون البقر والحمى القلاعية، من المعلوم أن ظاهرة جنون البقر والحمى القلاعية أصبحت تشكل إحدى الإهتمامات الكبرى التي تشغل بال العديد من الدول عبر العالم، ونظرا للموقع الجغرافي لوطننا والعلاقات الإقتصادية التي تربطنا بالدول الأوربية التي تعتبر موطن هذا الداء والمصدر الأساسي لاستيراد الأبقار، وتلافيا لتسرب هذا المرض أو هاته الأمراض المعدية الى القطيع الوطني نود أن نسأل سيادتكم عن الإجراءات الوقائية التي اتخذتها وزارتكم لحماية القطيع الوطني والحفاظ على سلامته وصحة المواطنين، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم،

السؤال الثالث الآني دائما في قطاع الفلاحة والتنمية القروية حول وباء الحمى القلاعية سؤال قدم من طرف المستشار المحترم السيد عبد العزيز لقريعة، فليتفضل السيد المستشار تفضل.

المستشار السيد عبد العزيز لقريعة:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

بعدانتشار وباء الحمى القلاعية في دول أوربا الغربية والخسائر الفادحة التي كبدها هذا الوباء لمربي الماشية بهذه الدول، كنا ننتظر من خلال وزارتكم السيد الوزير أن تعلن عن اتخاذ تدابير وقائية مهمة خصوصا في الموانئ التي تعرف حركة نشيطة مع هذه الدول كميناء طنجة وميناء الدار البيضاء وكذلك في منطقتي العبور باب سبتة ومليلية حيث تعبر المئات من الشاحنات يوميا قادمة من أوربا، فكما تعرفون السيد الوزير أن هذا الوباء ينتشر بسرعة ويمكن أن ينتقل إلى المغرب عبر هذه الشاحنات، كما أطلب منكم السيد الوزير أن تنيروا الرأي العام الوطني عن حقيقة الوضع في المغرب، وهل تم فعلا تسجيل حالات من الحمى القلاعية في المنطقة الشرقية ومنطقة دكالة كما جاء في وسائل الإعلام الإسبانية، وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرللسيد المستشار المحترم،

إذن في إطار ضم الأسئلة المماثلة أعطي الكلمة لأحد المستشارين المحترمين السيدين حسن واهروش أو محمد الزعيم لوضع السؤال المتعلق بالحالة الصحية لقطعان الماشية ببلادنا، السي حسن تفضلوا.

المستشار السيد حسن واهروش:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

وبعد،

تعيش دول المجموعة الأوربية أزمة حقيقية بسبب الأمراض الفتاكة التي تصيب قطعان الماشية، ونظرا للعلاقة التقليدية التي تجمعنا بهذه الدول في مختلف المجالات الإقتصادية وفي مقدمتها القطاع الفلاحي وحيث أنه لا يمكن تصور مناعات مطلقة لقطعان الماشية ببلادنا من أبقار وأغنام ضد أمراض الحمى القلاعية وجنون البقر وغيرها إلا بفعل نظام وقائي ومتابعة يقظة لمختلف التطورات، نود أن نقدم لكم السيد الوزير بالأسئلة التالية : كيف تعمل الحكومة على تتبع الوضعية؟ وما هي طبيعة الإجراءات الوقائية المتخذة للحيلولة دون أي شرب لهذه الأمراض الفتاكة داخل التراب الوطني؟ وما هي الأسباب التي أدت إلى هذا العدد المحدود من رؤوس الماشية في بعض المناطق؟ هل توجد علاقة وإحدى الوصولات الإذاعية التي توجه المواطنين إلى استهلاك اللحوم البيضاء ؟ وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرللسيد المستشار، الكلمة للسيد وزير الفلاحة والتنمية القروية، السيد الوزير لكم الوقت الكافي.

السيد مولاي إسماعيل العلوي وزير الفلاحة:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس،

السادة المستشارون،

في البداية أود أن أتقدم بالشكر للسادة المستشارين الذين تفضلوا وطرحوا هذه الأسئلة التي إستمعنا إليها والتي يمكن أن نصنفها إلى ثلاث فصول: الفصل الأول سيهم الإلتهاب الأسفنجي لدماغ الأبقار والثاني خاص بالحمى القلاعية والثالث يهم الحالة الصحية العامة للقطيع، ففيما يخص الإلتهاب الإسفنجي لدماغ البقر أو ما يسمى بجنون البقر بشكل بسيط لابد أن نذكر بالعنصر الذي يتسبب في ظهور هذا النوع من المرض. فالعنصر الذي يتسبب في ذلك ليس لا بالجرثوم ولا بالفيروس وهو كائن من نوع آخر يمسى ب «البريون» ، وسبب وجود هاذ «البريون» في بعض الدقيق الحيواني الذي يعطى للماشية يعزى أساسا الى:

أولا سعي عدد من منتجي الأعلاف إلى تقديم دقيق ناتج عن طعن اللحوم وعظام للمواشي سعيا إلى رفع مستوى البروتين لهذه المواشي والزيادة في إنتاجها، ثم ناتج عن كون هؤلاء الناس سعيا الى المزيد من الربح فضلوا أن يخفضوا مستوى الحرارة المستعمل في المعامل من 120 درجة الكفيلة بالقضاء على هذا «البريون» إلى مستوى لا يفوق 90 درجة حرارية، وهذا ما جعل هذا العنصر

يتسرب في الأغذية وبالتالي يؤدي إلى هذا المرض الذي يسمى بجنون البقر.

إذن تلاحظون أن السعي الحثيث إلى المزيد من الربح على حساب صحة البشر هو الذي تسبب في ظهور هذا النوع من المرضى لدى الأبقار، والذي ينتقل إلى الإنسان ويعطي صنفا جديدا من نوع المرضى "يكروفيل جاكوب" هل يوجد هذا النوع من الداء في بلادنا؟ يمكن أن نقول أن حسب التحريات التي قمنا بها لحد اليوم لم نسجل أي حالة جنون البقر في بلادنا، فما هو السبب إذن في عدم وجود هذا النوع من المرض؟ يعزى هذا السبب لكوننا لا نستعمل، ولله الحمد، دقيق حيواني لتغذية ماشيتنا، ثم يعزى ذلك إلى أن الحكومة بل الحكومات التي تعاقبت منذ بداية العقد التاسع من القرن الماضي إتخذت إجراءات مشكورة حماية للقطيع المغربي وللصحة العمومية المغربية، ففي سنة 1990، إتخذ قرار على شكل دورية يؤدي إلى منع إستيراد الدقيق الحيواني ويثير الانتباه إلى ضرورة الحيطة في هذا المضمار، في سنة 1996 كان هناك قرار وزاري ودورية تمنع من استيراد الحيوانات التي ولدت قبل تاريخ معين أي قبل أن تتخذ الدول المصدرة للأبقار بعض الإجراءات حماية لنسل هذه الأبقار.

ثم في سنة 2000، كان هناك في شهر نونبر المنع الكلي لاستيراد الأبقار بل المنع الكلي كذلك لاستيراد كل المنتوجات الحيوانية الآتية من البلدان التي يوجد بها هذا النوع من الداء، كذلك كان هناك منع أو تجديد المنع بشكل صارم وشامل للدقيق المنتوج من بقايا حيوانية، إضافة إلى هذا فالحكومة قررت تخفيف المراقبة البيطرية، وقامت بهذا الأمر بشكل دقيق كلما أثير انتباهها إلى حالة تترك المرء يتشكك في نوعيتها إلا وتنتقل أفواج البياطرة للتحقق من ذلك. رغم هذه الإجراءات كلها لا يمكن لنا اليوم أن نجزم بشكل نهائي إلى خلو المغرب من هذا المعطى، فمن دون شك علينا أن نبقى حذرين وأن نبقى يقظين حتى لا يصاب أي حيوان من حيوانات قطعاننا وبالتالي أن لا يصاب أي مواطن، بهذا النوع من الداء. أما فيما يخص ما ينشر من بعض الصحف، فأظن أن الإثارة تشوق القارئ إلى أشياء وإن كانت مرضية نفسانية في حد ذاتها هو الحافز الذي يدفع ببعض الصحف إلى التطرق الى هذه المواضيع.

فيما يخص الحمى القلاعية، أيها السادة تعلمون جميعا أن بلادنا عرفت هذا النوع من المرض الداء، آخر مرة عرفته سنة 1999 واتخذت عدة إجراءات لتطويق المجالات التي عثر فيها على هذا النوع من المرض، ومن بين التدابير التي إتخذت سنة 99 هو تلقيح قطيع البقر برمته حماية لصحته، وهذا ما يحصل فعلا حيث أنه اليوم يمكن أن نقول أن تقريبا 90٪ من أبقارنا كلها ملقحة ضد داء الحمى القلاعية، يبقى أن قطاع الأغنام غير ملقح وهذا يعود إلى الثمن المرتفع لهذا الإجراء إذا ما أردنا أن نعمم التلقيح على القطيع، قطيع الغنم وقطيع الماعز الذي نتوفر عليه والذي يصل عدده أو عددهما إلى 20 مليون رأس، التدابير التي اتخذت لحماية القطيع المغربي من داء الحمى القلاعية هو:

1 - منع استيراد جميع أصناف الحيوانات الحساسة اتجاه المرض أي الأبقار والأغنام والماعز والخنازير والمنتوجات الحيوانية من جميع الدول المصابة، ولا يشمل هذا المنع الألبان ومشتقات الحليب التي خضعت لمعالجات بيطرية معتمدة من طرف المصالح المختصة بالبلدان المصدرة.

2 - إخضاع السيارات والشاحنات والآلات الفلاحية سواء كانت قديمة أو جديدة والقادمة مباشرة من البلدان المصابة بالوباء لعملية تطهير في نقط العبور، وفي هذا المضمار أتمنى أن تكونوا قد شاهدتم التحقيق الذي أذاعته البارحة القناة الثانية، والتي أبانت بشكل واضح كل التدابير والإجراءات التي اتخذها المغرب من أجل حماية قطيعه من كل نوع من الأمراض التي أشرتم إليها.

3 - كذلك إرفاق المواد الغذائية وأعلاف الماشية من أصل نباتي ومستوردة مباشرة من البلدان المصابة بالوباء بوثائق رسمية مسلمة تؤكد فيها سلامة هذه المواد وخلوها من فيروس الحمى القلاعية.

4 - تكثيف المراقبة الصحية عند نقط الحدود بتنسيق مشترك مع وزارة الداخلية والدرك الملكي والجمارك.

5 - - إحداث لجينات محلية على صعيد العمالات والأقاليم وإسناد التتبع والتقييم المستمر لها فيما يخص الإجراءات المتخذة.

6 - - إحداث دوريات بيطرية في المراقبة والتحري عن صحة القطيع الوطني في جميع نقط تجمع الماشية.

7 - - تحسيس المسافرين القادمين مباشرة من البلدان التي اصابها الوباء لضرورة تفادي حمل مواد حيوانية كالسندويتشات مع أمتعتهم عند وصولهم الى المغرب.

8 - تنوير الرأي العام الوطني حول لتدابير المتخذة من خلال نداوات إذاعية شارك فيها إختصاصيون في الموضوع.

إذن هذا فقط لأن أقول بأن الحكومة تتحلى بيقظة عالية لحماية القطيع المغربي من كل ما يمكن أن يصله من مرض آتي من الخارج فيما يخص الحالة الصحية العامة على مستوي الأوبئة الحيوانية لا يمكن أن نقول بأننا علينا أن نتخوف، فالحالة الصحية في هذا المضمار جيدة ولكن لابد أن نشير كذلك إلى أن الجفاف الذي أصاب عددا كبيرا من مناطق بلادنا جعل القطعان توجد في حالة سيئة على مستوى التغذية ورغم المجهود الذي قامت به الحكومة وقام به كل الفاعلين في هذا المضمار هناك عدد كبير من الحيوانات تئن من الجوع، وبالتالي يمكن أن تكون هناك حالات وفيات ناتجة عن ضعف التغذية وليس عن أوبئة من الأشكال التي أشرنا إليها، هذا ما يمكن أن نقوله السيد الرئيس، السادة المستشارين، وشكرا لكم مجددا على أسئلتكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرللسيد الوزير،

التعقيب؟ تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد العزيز لقريعة:

شكرا السيد الوزير،

تتبعت بإمعان الجواب ديالكم على هاذ السؤال، والشيء الذي أثار انتباهي هو أن السيد الوزير قال بأن الكلفة ديال التلقيح غالية، وعندنا واحد المثال في العامية تنقولو «خصنا نقولو حاه قبل ما يديه الذيب»، فإيلا كان التلقيح غالي، وحنا تنعرفو بأن هذا الوباء يمكن يدخل للمغرب عن طريق الملابس والأحذية، وحنا غادي نستقبلو العمال ديالنا بالخارج في الشهور المقبلة، فتنظن خصنا نتجنو باش هاذ الوباء ما يدخلش، وهاذ التجند واشنو هو؟ ماشي في التلفزيون غادي نجنو لاخصنا نتجنو باش نلقحوا القطيع ديالنا قبل ما يديه الذيب وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرللسيد المستشار المحترم السي عبد العزيز، لك التعقيب السي الشايب تفضلوا، لكم الكلمة.

المستشار السيد محمد بن الشايب:

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

أشكر السيد الوزير على إجابته الشبه الكافية والشبه الشافية، حيث اطمأن الرأي العام الوطني حول حالة قطيعنا الى آخره، ولكن لابد من إثارة بعض الملاحظات منها مرض جنون البقر اللي هو طغى عليه الموضوع ديال الحمى القلاعية، ولكن مرض جنون البقر لايخلو من أهمية بحيث المشكل ديالو لايزال قائما لأنه مع العلم أن عراض ديال مرض جنون البقر لا تظهر في الحال وإنما لا تظهر أعراضه إلا بعد مدة ليست بالقصيرة، ولهذا وجب الحذر والحيطة ونسائل الوزارة في هذا الباب أشناهي الإجراءات التي ستتخذها بين الفينة والأخرى لتطويق هذا المرض إذا ما تم اكتشافه لاحقا لا قدر الله؟

كذلك بالنسبة للمنتجات المستوردة من مشتقات اللحوم والحليب بل السيد الوزير طمأننا بانها تخضع لمراقبة قبلية وأنه تمنعت بعض المنتجات ولكن هناك خطر قائم وهو على أبواب سبتة ومليلية حيث

المواد المهربة من مشتقات حليبية ومنتجات للحوم تدخل في مرأى ومسمع الجميع وهذا يشكل خطورة كبيرة، كذلك الشواهد اللي جاءت في الرد ديال السيد الوزير بأنه الأعلاف تأتي من الجهات المصدرة بشواهد من الجهات المصدرة تثبت عدم خلو هذه البضاعة من الأمراض، ولكن لا تكفي هاته الشواهد لابد من مراقبة في الموانئ المغربية وعند نقط العبور وتكون مراقبة قبلية لابعدية كما يحصل الآن لأنه يجب أن تخضع هذه السلع إلى مراقبة عند الميناء ليتم توزيعها في جو من الاطمئنان، كذلك بغيت نرجع السيد الوزير إلى الموضوع اللي هو سابق واللي هو كثيروه بهذه المناسبة هو قطعانا المستوردة المغرب كان يستورد القطعان ديال الأبقار مدة ديال 20 سنة لتحسين السلالة المحلية وتحسين النسل إلى آخره، وهاذ المشكل هذا لو كان أعطت النتيجة ديالو ماكناش نحصلو في هاذ الأبقار المستوردة كوراه اكتفينا ذاتيا هذه سنوات، ولكن ضعف المراقبة المحلية والبيطرية أو ضعف النظام المعمول به حاليا ما يسمى بـ le contrôle laitier هو غير فعال.

ولهذا نطالب السيد الوزير بهذه المناسبة بأنه هاذ القانون laitierle contrôle باش تكون عندنا حنايا قطيع ديالنا منشأ محليا يتوفر على جميع المواصفات التي في الأبقار المستوردة، وهذا هو بيت القصيد وهذا يمكن لنا نستفدو من هاذ الحالة اللي وقعنا فيها ونكتفيو ذاتيا من هاذ الإستيراد اللي غادي يبقى لا قدر الله عاو ثاني فيه مشاكل، ولهذا وجب تفعيل هذا النظام ديال le contôle laitier باش تكون عندنا أبقار اللي هي محلية وتخضع لجميع المواصفات المطلوبة في الأبقار المستوردة.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرالسيد المستشار المحترم،

إذن نعطي الكلمة دائما في إطار التعقيب للسيد رئيس الفريق السي سعيد التدلاوي، لكم الكلمة.

المستشار السيد سعيد التدلاوي:

بسم الله الرحمان الرحيم،

في الحقيقة أنا ماعرفتش واش ماغاديش نقول للسيد الوزير شكرا لأن غادي نقول لو شكرا من بعد ولكن خصني نقطع ما بين لكن وشكرا، إذن غادي نقول ولكن، غير آ السيد الوزير صنفتو هاذ العرض ديالكم في ثلاثة ديال الأصناف الأول تكلمتو على جنون البقر والحمى القلاعية في الثاني والحالة الصحية للقطيع مزيان، أنا كنسجل لأول مرة في حكومة التناوب الشكر لحكومة سابقة على الدورية ديال 90 هذا شيء جميل كنسجلوه لأنه كاين واحد الإعتراف بعد أن نوك الحكومات السابقة ماشي مادارو والو النوبة الأولى كنسمعو حكومة التناوب الشكر على ماقاموا به في هذا القرار، كذلك السيد الوزير في التلقيحات فيما يخص الحمى القلاعية، قلت كاين لقحنا الأبقار ٪90 تقريبا، أنا غادي نقول للسيد الوزير أن هاذ ٪90 راه ماكايناش وراه هاذ الرقم اللي اعطاوكم السيد الوزير راه خاطئ أنا غادي نقول لكم علاش غادي نفسر لكم علاش، مع كامل الأسف زمان كنعرفو أن وزارة الفلاحة عندها ذيك المديرية ديال تربية المواشي وتبعين لها واحد العدد ديال المفتشين البيطريين على مستوى المملكة، بل على المستوى المحلي والإقليمي إلى آخره، وهانوك المفتشين البيطريين معهم نوك les adjoints techniques اللي كيشتغلو معهم، وزمان كانوا كيقوموا بهاذ العمل.

اليوم آشنو وقع؟ وزارة الفلاحة تخلصت من هاذ الشي ودارت واحد الصفقة مع بيطريين خواص قسموا لهم المغرب حسب الخرائط والمناطق، مع كامل الأسف هانوك الناس ماكيعرفوش المنطقة أو تيكون هو في الشرق والآخر كيرسلوه للغرب، لما كيجي بطبيعة الحال كينسق مع السلطات المحلية، كاين واحد العدد ديال المحلات اللي ماوصلوهمش ولكن هذاك الطبيب البيطري ماكيمكن لوش يجب كل نهار ديال الخواص لأن عندو العيادة ديالو كذلك فكيدير المحضر ديالو، وكيمشي هذاك المحضر بلاما ندخلو في التفاصيل ديال ذاك المحضر كيفاش كيدار، وكيمشي هذاك المحضر ووزارة الفلاحة مع

كامل الأسف كتاخنو وكتقول هذا هو الرقم اللي عندي ديال القطيع الوطني ماكتكونش حتى متاكدة من الإحصائيات وكتقول راحنا لقحنا 90٪، أما الأغنام قالها السيد الوزير راه لحد الآن باقي ماكتلقحشاي، أنا أتأسف لأنه كاينة مسألة هنا زبطها السيد الوزير بمسألة مادية هنا كاين السادة رؤساء الجماعات حاضرين، وكتعرفوا بأن المغرب كيستهلك من اللحوم الحمراء 350 ألف طن سنويا، ومن ضمن ذيك الضرائب اللي تنأديو وذيك الرسوم اللي كنأديو على الذبح هناك ضريبة تسمى ديال الذبح من أجل حماية القطيع، وهاذ المبلغ مباشرة تيمشي لمديرية تربية المواشي واللي هو تقريبا في حدود درهم و10 السنتيم إيلا ماخانتنيش الذاكرة واللي كيجمع تقريبا 35 مليار سنويا، بغيت أنا نعرف هذا لحماية القطيع الوطني هاذ المبلغ آش دار به؟

ثم مديري تربية المواشي ووزارة الفلاحة عندها واحد la-boratoire اسمه Biopharma تابع لها واللي المدير ديال تربية المواشي هو المدير ديال هاذ laboratoire واللي هم اللي كيكونوا مكلفين دائما بواحد العدد ديال الأدوية اللي كانت كتوزع ومن ضمن الشي هاذ التلقيحات وهاذ الأمور، فهاذي 35 مليار راه فلوس ماشي ساهلة بغينا نعرفو هاذ الفلوس واش ساعدت في حماية القطيع الوطني نعم أم لا؟ لأنه كما قالوا بعض الإخوان راه الحمى القلاعية راه ماشي بقات في الروايض لأن ذاك الشي اللي دوزت 2M البارح يالله وراتنا في المنطقة ديال طنجة كيبنيو ذاك «بيديليس».

السيد رئيس الجلسة:

السيد الرئيس.

المستشار السيد سعيد التدلاوي:

السيد الرئيس جيتي حتى لي أنا وبغيتي تحبسني.

السيد رئيس الجلسة:

أذكر فقط.

المستشار السيد سعيد التدلاوي:

أنا غادي نكمل،

أنا بغيت غير نذكر أن البارح اللي شفنا، شفنا طنجة يالله تيصاوبوا «ليبيديليس» مع العلم أ السيد الوزير أن كيف ما قالوا بعض الإخوان قالوا في الحوايج أنا غادي نقول لهم الحمى القلاعية يمكن يجيبها غير البرد باش يكونوا الناس على علم بالأمور، وأن هذا خطر كبير يمكن لو يجي ويمكن لو يصيب البهائم ديالنا، فلهذا السيد الوزير حنا كنتمناو كذلك تاخنوا بعض الاجراءات في المطارات الآن راه ماتخانوش أ السيد الوزير، أنفي وأؤكد لكم ذلك، لأنني البارح كنت في مطار سيدي محمد الخامس، ماكاينش هاذ الإجراءات وماكاينش الفرآن اللي تكلمتم عليه، ماكاينة حتى حاجة من هاذ الشي أنا كنأكد لكم هاذ الشي بل هاذ الشي كيمشي للمزبلة وراني تكلمت لكم على المزبلة ديال الدار البيضاء وقلت لكم آش واقع فيها السيد الوزير، هذا راه خطر كبير راه ناقوس الخطر كنضربوه من الآن وكنقولو لكم السيد الوزير خونوا الأمور بجدية، ونوضو تحزمو لهذا الوبال خطير جدا قطيع المغرب راه كيفوت 21 مليون ناهيك عن الأغنام ديال جلال وعارفين أولاد جلال والمشاكل اللي كتجينا منها، كذلك الآن راه باقا كتسرب السيد الوزير، ولهذا راه حنا مافهمناش واش غادي نبقاو نعملو السياسة ولا نتكلمو على الواقع ومع كامل الأسف الوقت ماتيسمحشاي باش نقولو مافيه الكفاية، مازال عندنا الكثير مانقولو ونجاوبو على السيد الوزير،ولكن الغالب الله كنحترم الرئاسة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، مرة أخرى إنشاء الله، وللحديث بقية، أعطي الكلمة في إطار التعقيب الأخيرة للمستشار المحترم الحاج حسن واهروش، تفضلوا السي حسن.

المستشار السيد حسن واهروش:

السيد الوزير،

أشكركم على التوضيح اللي اعطيتونا والوضوح اللي معروف عليكم،

السيد الوزير،

السيد الرئيس،

أظن أن السؤال ديالي اتكلم على السؤال ديالي أنه محظوظ لكون أن القناة الثانية قدمت روبورتاجا على هذا الموضوع مسبقا أمس البارحة على التاسعة والنصف مساء، ومن هنا نقدم الشكر لهذه القناة وتستحق هذا الشكر، كما نتمنى من هذه القناة الثانية أن تذيع مرة ثانية هذا الروبورتاج لكون أن بعض الناس باقي ماشافوهش لكي يستفيدوا.

السيد الوزير،

كلنا تنعرفو المراحل اللي كتدوز منها البهيمة لكي تذبح، كنعرفوها تراقب قبل الذبح وبعد الذبح، كما جاء في الروبورتاج وكنعرفو السيد الوزير أن هناك أطباء بياطرة ساهرين علي صحة المواطن كما جاء في نفس الروبورتاج.

السيد الوزير،

غير اللي بغيت توضحو لنا أكثر السيد الوزير وهو أن واحد الإشهار في إذاعة midi1 تيقول كولوا الدجاج، كولوا الدجاج راه فيه الفيتامين وكيزيد يقول 2 بيضات يساوي بيفتيكة، هاذ الناس هاذ الإشهار السيد الوزير راه خلق بلبلة، هاذ الإشهار هكذا تيقول راه خلق بلبلة عند المواطنين وهاذ الإشهار يعني أن ماتاكلوش اللحوم الحمراء بطريقة غير مباشرة، هاذ الشي اللي تنفهمو فيه، إيلا كان شي باش توضح لنا السيد الوزير اعطينا توضيح أكثر، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرالحاج حسن، الكلمة للسيد الوزير إذا رغب في الرد على تعقيبات السادة المستشارين.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية:

شكرا السيد الرئيس،

جوابي سيكون جد قصير، أولا فيما يخص تلقيح الأغنام والماعز قلت بأنه الأغنام والماعز عددهم 20 مليون رأس، فإذا أردنا أن نلقح كل هاته الرؤوس علينا أن نجد 5 ملايير درهم.

السيد رئيس الجلسة:

شحال؟

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية:

5 ملايير؟! ملايير درهم، إذن هذا فيما يخص النقطة الأولى، النقطة الثانية متعلقة باللحوم البيضاء، الدعاية التي تداع في بعض محطات الراديو هي دعاية تقوم بها جمعية منتجي الدجاج، وبالتالي طبعا اغتنام الفرصة لتمرير خطابها هذا فيما يخص مشكلة اللحوم البيضاء، فيما يخص المراقبة على مستوى الحدود وفي الموانئ والمطارات فمن دون شك أن هذا العمل عمل تقوم به الحكومة بدقة ومن رأى التحقيق البارحة سيتأكد من ذلك لا نكتفي بميناء طنجة، بل هناك إجراءات تقوم بها المصالح التابعة للحكومة بميناء الدار البيضاء، وأظن أن شاشة التلفزة كانت ناطقة البارحة في هذا الموضوع، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكر السيد الوزير المحترم،

وبهذا ننتقل إلى بقية الأسئلة المبرمجة في جدول الأعمال، وأبلغ السادة المستشارين المحترمين أن السيد وزير الصحة يلتمس من المجلس إعطاءه الأسبقية للإجابة على سؤالين وضعا له لكون له التزام مستعجل في مغادرة المجلس، فبإذنكم أعطي الكلمة في إطار السؤال المتعلق بإنعدام الأطر الطبية في مراكز الكلية الصناعية سؤال قدم من طرف السادة المستشارين السيد رئيس الفريق السيد سعيد التدلاوي، السي محمد بلحسان، السي عادل المعطي، السي إبراهيم السالمي، السي إسماعيل قيوح، الأستاذ النقيب السلامي، السي أحمد الديبوني والسي عبد الرحمان بيجي، فأحد السادة المستشارين، السي بلحسان تفضل لكم الكلمة.

المستشار السي محمد بلحسان:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمون،

إخواني المستشارين المحترمون،

من المعروف أن مبدأ توفير الخدمات الصحية لجميع المغاربة هو حق يجب أن يشمل كل المواطنين والمواطنات بمختلف شرائحهم الإجتماعية وأن يتوفر بسائر مناطق البلاد وهو مطلب يردده الجميع ولاخلاف عليه من الناحية المبدئية على الأقل، لكن على أرض الواقع نلاحظ العكس تمام إذ نجد أن المؤسسات الطبية الكبرى مجهزة بما يلزم من التجهيزات والوسائل الحديثة والمؤطرة بما يكفي من الأطباء من ذوي الإختصاص والكفاءات جلها متمركزة بالمدن والحواضر الكبرى، في حين تعاني المناطق والأقاليم النائية من نقص وافتقار لكثير من مسائل التطبيب وإنعدام تام لبعض الإختصاصات والأجهزة الطبية والذي يعاني من وطأته جل سكان هاته المناطق خصوصا الفقراء ماديا والذين لا تتحمل أحوالهم الصحية السفر بعيدا لتلقي العلاجات الضرورية.

وأضرب مثالا على ذلك بمرضى الكلي الذي تفرض ظروفهم الصحية الخضوع لإجراء عملية تصفية الدم dialyse بإنتظام وبشكل دائم، الشيء الذي يفرض على المقتدرين ماديا وهم قلة قطع مئات الكيلو مترات لإجراء عملية التصفية، أما الضعفاء والفقراء فيبقون حيث هم لمواجهة مصيرهم المحتوم بسبب عجزهم وعدم توفر وسيلة العلاج قريبا منهم، وهذا الواقع المؤلم يتجلى مثلا بإقليم الراشيدية الذي بالرغم من أن إحدى جمعيات المجتمع المدني قامت مشكورة بتوفير الزجهزة المطلوبة بمستشفى مولاي علي الشريف فإنها لا تشتغل لعدم وجود أطباء مختصين بذلك المستشفى، وأمام هذا الوضع الذي من الأكيد أنه لا يرضي أحدا، اسمحوا لي السيد الوزير أن نساءل سيادتكم عن الأسباب والمسببات لهذا الواقع المؤلم الذي تعاني منه جل المناطق النائية متساءلا في نفس الوقت عن إمكانيات تزويد مستشفى مولاي علي الشريف بالراشيدية بالأطر والأطباء المختصين بتشغيل الأجهزة المتواجدة حاليا بالمستشفى، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم، الكلمة للسيد وزير الصحة.

السيد التهامي الخياري وزير الصحة:

السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارين المحترمين،

أظن السؤال اللي طرحوه السادة المستشارين هو سؤال في محله لأن في واقع الآن عندنا عدد ديال المشاكل، عندنا الخصاص كما سبق لي قلتها في كل التخصصات الآن ماكاينشي في السوق لأن هذا السوق إختصاصي واحد اللي ماكيشتغلشي، مستعدين وكنقولها، مستعدين نشغلو أي إختصاصي اللي موجود في السوق، على نتيجة.

السيد رئيس الجلسة:

بشحال؟

السيد وزير الصحة :

بالأجرة اللي كاينة العادية كما أن كذلك أنه طبعا نتمنى أن الأطباء يكون عندهم الأجرة أكثر من ذلك، وكنا كنتمناو ذلك، البلاد عندها الإمكانيات راه كذلك كاين القطاع الخاص كنغرفو الوضعية اللي كيعيشها وكنعرفو كذلك الناس اللي يشتغلوا في القطاع الخاص لأن عدد منهم ماكيصيبش باش يخلص الكراء ديال المحل اللي كيشتغل فيه، هذا مشكل مطروح وقبل ماكنقول إختصاصيين ماكاينش إختصاصيين اللي ماكيشتغلوش، ماكاينش الآن إختصاصي اللي موجود في بطالة أكثر من ذلك الأن العدد ديال المسؤولين الإقليميين ديال وزارة الصحة كيقول لك باراك من Les généralistes ، باراكا من الأطباء الغير متخصصين، الطب العام، ماعندناش الناس المختصين، هذا مشكل ولكن هذا مشكل ماشي الآن باش كتكون إختصاصي كيخصو أربع سنوات، هذا مشكل حقيقة اللي خصنا نوجدو لو حل ديال كون ماكانتشي برمجة ضرورية لإيجاد الإختصاصيين الضروريين بالنسبة للبلاد، وهذا

جاي كذلك من واحد العقلية اللي سادت إلى حد الآن، هو أن الكليات كانت أساسا كتكون الإختصاصيين اللي كيشتغلو داخل المراكز الإستشفائية الجامعية هاذ الشي كنحاولو الآن نعالجوه، وأنا الآن في نقاش باش نقنعو القيدومين ديال الكليات باش نقنعو رؤساء المصالح باش نزيدو من العدد ديال الإختصاصيين وأنا قلتها وكنزيد ناكدها أمام الملأ، الوزارة مستعدة تجعل رهن إشارة الكليات كل مناصب الشغل الضرورية اللي طلبتها فيما يخص تكوين الإختصاصيين، لكن خص تكون إمكانيات التكوين وخص هاذ الشي نتغلبو عليه ولكن هاذ الشي راه جاي من كون هاذ القضية ماطرحتش من قبل وماتعالجتشي من قبل.

فيما يخص القضية ديال **Dialyse** مطروحة عندنا حقيقة نسجل هنا بكل افتخار وبكل اعتزاز وتشكرتنا جميع ماشي غير الحكومة جميع بالنسبة للناس اللي كيقوموا بالعمل الإنساني واللي كيقوموا بهاذ المجهودات حقيقة كاين واحد المجهود في هذا الميدان جد مهم يمكن لنا نفتخرو به جميعا، حقيقة كيبنيو وكيجهزوا وماكاينش إختصاصيين في الساحة، أنا كنقول مستعد الآن إيلا كان شي إختصاصيين نوظفوهم الآن باش يمكن لهم يشتغلوا تصاب واحد الحل اللي هو حل غادي يطرح لنا إشكالية من بعد هو أخذ بعض الناس ديال الطب العام والإتفاق معهم باش يتدربوا لمدة سنة ويرجعوا يشتغلوا في **Dialyse**.

هذا حل مؤقت لأن هاذ الناس واحد المدة من بعد 4 سنين، 5 سنين، 6 سنين،7 سنين غادي يقول لك أنا كنشتغل إختصاصي وخاقرا عام أنا كنشتغل إختصاصي ما بقيتشي إنسان ديال الطب العام، هذا كيعني المشكل اللي مطروح كيفاش يمكن لنا نكونو بالنسبة للمستقبل الإختصاصيين في هذا الميدان ولكن غدا السادة المستشارين يطرحوا سؤال بالنسبة لتخصصات أخرى نعطيكم الآن المثل من أكادير حتى لبوجدور عندنا 2 إختصاصيين فقط ديال القلب واللي كاينة في العيون كتطلب بإلحاح منذ أن وصلت وأنا عمليا كل شهر شهرين كنتوصل بطلب ديال التنقل من مدينة العيون، عندنا المستشفى ديال وجدة مجهز من مستوى رفيع فيما يخص الطب ديال القلب فيه إختصاصي واحد لأنه ماكاينش الإختصاصيين في السوق، ها حنا كنحاولو مع الكليات باش يمكن لنا نكونو إختصاصيين بالنسبة للمستقبل.

فيما يخص القضية ديال **Dialyse** حنا الآن هاذ الصباح عاد تلاقيت مع الرئيس ديال المصلحة في المستشفى ديال إبن سينا كنقلبو وكيظهر بأنه غادي نصيبو حل ولو يكون واحد في الرباط واحد التداول ما بين بعض الأطباء يمشيو تما شهرين، ثلاث أشهر أولا يتابعوا أولا يديرو واحد **jumelage** ما بين بعض **les services** وبعض المستشفيات، هذا هو السيد الرئيس الإشكال كيفاش مطروح وكنقول الله غالب، ماشي الله غالب لأنه مع الأسف ماموجودينشي في السوق وراه يمكن لي ناكد لكم أن واحد العدد كبير من الأطباء الإختصاصيين الآن اللي موجودين في القطاع العمومي راهم باقين في القطاع العمومي لأنهم باقين مانهاوش 8 سنين ديال المدة ديال العقدة التعاقد اللي عندهم مع الدولة، عندنا حقيقة مشاكل اللي هي هيكلية اللي مطروحة بالنسبة لهاذ القطاع هذا وما يمكنش لنا نتغلبو عليها بسرعة عندنا الآن حوالي 700 طبيب، 700 أستاذ بالنسبة لحوالي 6000 طبيب هذا واحد المعدل اللي هو معدل كبير ديال الأساتذة بالنسبة لعدد الأطباء، وهذا واحد التوجه اللي كان من قبل واللي خصنا نعالجوه بالنسبة للمستقبل وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير،

هناك تعقيب للسي بلحسن، لكم الكلمة.

المستشار السيد محمد بلحسن:

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السيد الوزير،

يمكننا نعتبرو السيد الوزير هاذ الجواب شبه مقنع على حسب الأسباب اللي اعطيتونا، ولكن اللي بغينا ناكدو السيد الوزير على

أساس أنه أي طالب بغا يدخل لكلية الطب إلا وتنمضيو معه عقدة باش يمكن لو يجلس معكم 8 سنين وذيك الساعة يمكن لكم المنطقة فين بغيتو ترسلوه ترسلوه، لأنه مثلا كيتخرج طبيب ومادايرش عقدة ملي كيتخرج كيشرط عليكم فين بغا يمشي يمشي، إذن لهذا كنطلبو العقدة أولا لأن هذاك الطبيب راه قرا بالمال العام المال ديال الدولة، إذن لكانت عندو العقدة فين مابغيتو ترسلوه ترسلوه، لأن كيف يعقل السيد الوزير، كنعقل بأنه فرنسي كيتعين من فرنسا كيتعين لأنيف ولا الطاوس، وولد المغرب اللي هنا من المغرب وتقول لو سير لأنيف ولا غير لآرفود ولا الراشيدية كيقول لك ما نمشيشاي إذن هذا بالنسبة لنا خصنا عقدة تكون ملزمة بالدخول ديال الكلية.

وبالنسبة - السيد الوزير- على أساس أنه حتى المناطق، حتى المراكز اللي كاينة ديال تصفية الدم توقفت الوزارة من الدعم اللي كتعطيهم، وهاذ الدعم راه غادي يمكن يوقف حتى هانوك المراكز ماغاديش يبقاو من الأدوية ومن هانوك المواد اللي كتعطيوهم راه توقفوا لهذا كنطلبو آ السيد الوزير على الأقل هانوك اللي كاينين اعطيوهم نوك المواد بعدا اللي كانوا كيستافدوا منها، وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار،

هناك رد السيد الوزير، لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد وزير الصحة:

نكذب بصفة قاطعة لأن الصحافة مع الأسف كتقول اللي بغات، نكذب بصفة قاطعة واعطيتوني مناسبة باش نكذبها أن الوزارة وقفت أي دعم من الدعم اللي كانت كتطعي، كنكذبها بصفة قاطعة، اللي وقع في Avicenne كانت جمعية ديال المحسنين آللي كانت من الدار البيضاء مكلفة بعدد ديال المرضى هنا في الرباط أنا ماكنتش هنا وكانت وقع اتفاق أنه تقوم بهاذ العمل لمدة في انتظار ما يظهر ومحسنين في الرباط مع الأسف ماظهروشاي المحسنين باش يتكلفوا ماشي الوزارة اللي كانت مكلفة والجمعية ديال الدار البيضاء قررت بأنه توقف الإعانة ديالها، وهذه على كل حال حنا في اتصال مع عدد ديال الجمعيات ديال المحسنين هنا في الرباط باش يمكن لهم يعوضوا الجمعية ديال البيضاء باش نكونو واضحين، ثانيا فيما يخص التعبينات ديال الأطباء أنا ماتكلمتش على ماكان من قبل كاين بزاف ما يتقال فيما كان من قبل وكنأكد للسادة المستشارين بأن كل التعليمات تتم حسب الحاجيات ديال البلاد، وراها ما فيها لا piston ولا تدخل باش نكونو واضحين كنطبقو القانون بصفة صارمة، والتوزيع ديال الأطباء الجدد كنجمعوهم في قاعة كنديرو 100 كل مرة وكنعطيولهم التعيينات وكل واحد حاضر أمام الآخر وكنقول لهم هانو هما الحاجيات ديال البلاد اللي بغابيناتكم يتبادل الله يعاونكم، اللي تبادلوا قبل باش واحد يعوض واحد ويقرب للمدينة مرحبا به، ولكن غير ذلك يمكن لي نأكد لكم أنه منذ شخصيا أن توليت الوزارة ماكاينشي المصلحة ديا ل المواطنين.

فيما يخص الإختصاصيين هاذ الشي 8 سنين كاينة بالنسبة للطب العام ماكاينشي العقدة لأن الدولة مع الأسف ماقدراتشي تلتزم باش توظف هذاك الشي علاش ماكانتش العقدة، ولكن بالنسبة للإختصاصيين كل إختصاصي عندو عقدة ديال 8 سنوات كيتعين في المحل اللي قررت الإدارة طبعا كتعرفو البلاد كيف كانت كتمشي، أنا الآن عندي تدخلات فيما يخص sles mutation الإنتقالات المبدأ اللي عندي طبعا المدة (...) ومانحولشي شي واحد من شي محل إيلا ماكانشي شي واحد يعوضو، دابا المبادئ اللي كاينة ولكن اللي عندو 8 سنين اللي اختصاصي عندو 8 سنين، أنا مامسؤولشي شخصيا على السيد اللي تعين هاذي عام أو هاذي عامين أو هاذي 5 سنين أو هاذي 6 سنين، مسؤول شخصيا على الناس اللي كنعينهم ومسؤول كذلك عن التنقلات اللي كنقررها كوزير، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الوزير،

فقط أذكر أن البرنامج التلفزيوني الذي بث في نهاية الأسبوع الفارط أثر على نفسية العديد من المرضى بالقصور الكلوي، وبالتالي

فالتساؤل مطروح من العديد من، فالتوضيح ديالكم السيد الوزير أظن التوضيح ديالكم سيطمئن الجميع له، شكرا، السؤال الموالي يتعلق بالخصاص المهول في الأطر التمريضية، هذا السؤال قدم من طرف السادة المستشارين المحترمين السي علي لطفي، السي عبد القادر أزريع والحاج أحمد الزايدي، السي علي لطفي لكم الكلمة.

المستشار السيد علي لطفي :

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

كان من المفروض طبعا أن نوجه هذا السؤال إلى السيد وزير المالية بخصوص السيد وزير المالية بالخصوص بحكم علاقة المناصب المالية المخصصة لقطاع الصحة في الميزانية السنوية، لكن بحكم علاقة الموضوع بقطاع الصحة قررنا أن نوجه هذا السؤال إلى السيد الوزير المشرف على القطاع ومن خلالكم طبعا الى الحكومة.

السيد الوزير،

لقد لوحظ في العشر سنوات الأخيرة تفاقم ظاهرة الخصاص في الموارد البشرية بقطاع الصحة وخصوصا منها فئة الممرضات والممرضين والقابلات والمختصين في الإنعاش والتخدير وهذا راجع بالأساس إلى قلة المناصب المالية المخصصة للقطاع.

السيد رئيس الجلسة:

السادة المستشارين الرجاء منكم إطفاء الهواتف النقالة.

المستشار السيد علي لطفي:

وهذا راجع بالأساس إلى قلة المناصب المالية المخصصة للقطاع في الميزانية السنوية وكذلك إلى تزايد عدد الممرضين والممرضات المحالين على التقاعد وحسب المعطيات المتوفرة لدينا قد يصل هذا العدد في السنوات المقبلة إلى 1000 حالة سنويا وهو رقم كبير طبعا نظرا لخطورة الموضوع، النتيجة الحتمية لهاته المعطيات، وهنا تمكن المفارقة استمرار الدولة والجماعات المحلية في إستثمار الأموال الباهضة لبناء مستوصفات ومراكز صحية بل مستشفيات وتجهيزها وتبقى مغلقة لندرة وقلة الموارد البشرية وخصوصا منهم هذه الفئة ها الجانب الأول.

الجاني الثاني وتنعتبرو هذا هدر الإمكانيات اللي ربما في إطار التخطيط والإستراتيجية ديال الحكومة أنه ملي كتبني مستشفى وتجهزو لابد أنه تكون في المخطط ديالها تبرمج كذلك توفير الموارد البشرية، والسؤال هنا كيتطرح على القضية ديال التنمية في العالم القروي اللي هو عندو خصاص مهول، كذلك الشعار ديال الرعاية الصحية وجود هاذ العلاجات سيبقى دون مدلول وتجسيد على أرض الواقع بحكم أنه اللي غادي يتكلف ويسهر على الرعاية الصحية للمواطنين هما هاذ الممرضات والممرضين اللي كيشتغلوا 24 ساعة على 24 ساعة بقرب هاذ المرضى لتلبية الحاجيات ديالهم، لذا العدد اللي عندنا الآن اللي ماتيعداش 30٪ من التغطية بمعنى العدد ديال الممرضات والممرضين القابلات اللي كتوفر عليها بلادنا ماكتعداش 10 آلاف ماشي 27 ألف 10 آلاف ممرضة وممرض، لذا كيفاش يغطيو ويلبيو حاجيات ديال 30 مليون ديال الساكنة، المستشفيات اليوم كاين ممرض واحد ل 70 مريض والمعايير الدولية وخصوصا منها ديال O.M.S المنظمة العالمية للصحة تدعو إلى أن يكون ممرض لثلاث مرضى بالمستشفيات، القطاع الخاص الآن كذلك يشغل عناصر لا علاقة لها بمهنة التمريض وهاذي كلها إشكاليات مطروحة على الحكومة، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد وزير الصحة.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

شكرا للسادة المستشارين اللي طرحوا هاذ السؤال اللي في الواقع هو أم المشاكل اللي موجودة في قطاع الصحة لأن في ميدان ديال التجهيزات عندنا عدد ديال المؤسسات الصحية الآن اللي موجودة وتشتغلشي أساسا لقلة العنصر البشري هذا جاء لسببين أساسيين واحد الوقت تسدوا المدارس ديال الممرضين بينما الآن عندنا طلب حتى بالنسبة للخارج، راه الإيطاليين الآن اتصلوا بنا مستعدين ياخنوا 2000 ممرض لو كانت عندنا وفي نفس الوقت المناصب المالية اللي متوفرة غير كافية وأظن ماشي جديد مع الأسف خلال السنوات القديمة كلها الأخيرة كان هناك حيف بالنسبة للقطاع ديال الصحة، السادة المستشارين كيعرفوا بأنه شخصيا لما تحملت المسؤولية اللي كان مقترح هو 300 منصب شغل فقط بالنسبة لهاذ السنة استطعنا باش نحصلوا في الأخير على 1000 منصب، أنا في رأيي ماشي كوزير الصحة كمواطن وكإنسان اللي الآن كيعرف القطاع لازم أن وزارة الصحة نظرا للخصاص اللي كاين، نظرا للأموال اللي صرفت في القطاع بأنه فيما يخص التوظيفات خص تعامل وزارة الصحة كوزارة التربية الوطنية أن كل الناس اللي تكونوا والدولة كونتهم يقع التشغيل ديالهم في القطاع العمومي والقطاع الخاص كذلك.

هذا الرأي الآن مابقيناش وحدنا كندافعو عليه لأن ترشيد النفقات ديال الدولة بالنسبة لقطاع الصحة مطروحة بواحد الشكل آخر، الآن الترشيد ديال النفقات ديال الدولة ديال قطاع الصحة يمر عن عدد التوظيفات، عدد المناصب المالية اللي غادي تعطى للوزارة، وهنا كذلك خصنا كذلك في هاذ الميدان هذا القرار المتخذ بصفة عامة حتى هو نراجعوه وناقشو فيه، اللي كيتقاعد ما كيتعرضش، كاين بعض الإدارات اللي فيها الناس زايدة ومعقول أنه اللي تقاعد مايتعوضشاي. بالنسبة لوزارة الصحة الحاجيات في العلاج كتزاد، مايمكنشي نقبلو مبدأ اللي تقاعد ما يوقعش التعويض ديالو بالعكس اللي تقاعد خص ضروري التعويض ديالو وخصنا نزيدو عدد ديال مناصب الشغل، والآن حقيقة العدد ديال مناصب الشغل المفتوحة الجديدة ماكتعوضشي، العدد ديال الناس اللي كيمشيو للتقاعد أنا كنواعد السادة المستشارين وكذلك كنعتمد عليهم لأنه هم اللي كيصوتوا كذلك معنا على الميزانية أنه خلال الميزانية المقبلة غادي نعملو جميع، وأظن وأنا مقتنع وحسب الإتصالات اللي كانت عندي بما فيها مع وزارة المالية هناك الآن إحساس وشعور بأنه بالنسبة لقطاع الصحة خص يكون واحد التصور مخالف اللي كان إلى حد الآن يمكن لي نقول أكثر من ذلك بأن المؤسسات المالية الدولية بما فيها البنك العالمي والبنك الإفريقي اللي ماكيملوا المشاريع الإقتصادية في المغرب بما فيها الإجتماعية عندهم نفس المنظور فيما يخص الآن العائق الأساسي في قطاع الصحة.

قلت مرة أخرى أشكر السادة المستشارين في هذه القضية لأنها قضية جوهرية وما يمكنشي حقيقة نميو القطاع ديال الصحة إيلا ما أخذيناش بعين الإعتبار كون السادة المستشارين كيعرفو بأنه ماشي من الناس الديماغوجيين، أنا دايز في وزارة الصحة وغادي نمشي ندير حاجة أخرى ولكن لما كنقول هاذ القضية حقيقة يقينا مني بأنه خص واحد المعاملة خاصة فيما يخص الرجال ديال الصحة، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، هناك تعقيب السي علي؟ تفضلوا.

المستشار السيد علي لطفي:

شكرا السيد الوزير لتأكيده على الوضعية اللي فعلا زاد أظاف لها معطيات اللي كتبين على الفظاعة ديال المشكل بالنسبة للقطاع، غير اللي باغي نخلص له أنا النتيجة هو أنه الأطروحة المغلوطة والتعميم ديالها في تدبير الميزانية وفي إعداد الميزانية ديال كتلة الأجور وماذا تمثل من الميزانية لأنه راه عندنا الموظفين بزاف وخصنا نقصو منهم والنسبة ديال التمثيلية ديال كتلة الأجور تمثل 12٪ من الميزانية العامة.أنا أعتقد بأنها أطروحة مغلوطة لأنها مامأخوذاش بناء على دراسة موضوعية وخصوصا لما يتعلق الأمر

بقطاعات إجتماعية كالصحة والإشارة والتاكيد من السيد الوزير وكذلك التعليم، وهذا هو التاكيد ديالي، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار،

نشكر السيد وزير الصحة على مشاركته والأجوبة على أسئلة السادة المستشارين،

ونرجع إلى قطاع الصيد البحري بسؤال حول المعاناة التي يتكبدها الصيادون المغاربة أصحاب القوارب الصغيرة المستشارين المحترمين السادة سعيد التدلاوي، محمد البطاح، السي عبد الرحمان بيجي، أحمد الديبوني، عمر ادخيل، علي الخضراوي، محمد بلحسن، الميلودي عفوت الأستاذ السلامي، عادل المعطي، إسماعيل قيوح، أحد السادة المستشارين السي عادل المعطي لكم الكلمة.

المستشار السيد عادل المعطي:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

إذا كان صاحب السؤال غير موجود وله دراية بالسؤال فسأتولى قراءة هذا السؤال نظرا لوجود السيد الوزير.

السيد الرئيس،

إن الرأي العام الوطني يتابع باهتمام المعاناة التي يتكبدها الصيادون المغاربة أصحاب القوارب الصغيرة الذي يشكلون شريحة عريضة من العاملين في قطاع الصيد البحري، وتشكل الحوادث التي يتعرض لها البحار أثناء ممارسة عمله إحدى هاته المعاناة في غياب النجدة السريعة للقوارب التي تصاب بأعطاب تقنية مما يجعل الصيادين يواجهون مصيرا مجهولا إذا كانوا في منطقة خالية من أية حركة البواخر التجارية، وهذا ما وقع فعلا لمجموعة من الصيادين في منطقة الصيد بعمالة المحمدية، حيث ظلوا يصارعون الموت طيلة ثلاثة أيام من 6 إلى 9 يناير 2000 نتيجة عطب تقني جعلته محروما من الإتصال اللاسلكي مع مركز النجدة لولا تدخل السلطات المحلية، وعائلات الضحايا وأصحاب المهنة لظل الضحايا في عداد المفقودين الى الأبد، وأما هاته المأساة التي تتكرر هنا وهناك نود أن نسائل سيادتكم عن دور الجهات المسؤولة عن إنقاذ البحارة في مثل هاته الحالة، وماهي الإجراءات التي سوف تتخذها وزارتكم لضمان تدخل سريع للجهة المختصة قصد إنقاذ البحارة من حوادث الغرق التي تهدد حياتهم؟ وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد وزير الصيد البحري.

السيد وزير الصيد البحري:

شكرا على هذا السؤال اللي هو سؤال مهم وبغيت نأكد أن برنامج إنقاذ الأرواح البشرية في البحر يحظى بأهمية بالغة في سياسة وزارة الصيد البحري وخاصة في المجال الإجتماعي، وفرت الوزارة لهذا الغرض الوسائل الضرورية لتعزيز جهاز الإنقاذ، وأذكر من بينها 12 سفينة و6 زوارق سريعة، وكيحظى قطاع الصيد التقليدي خاصة في هذا المجال بعناية واهتمام بالغين من طرف الوزارة اللي شرعت في إتخاذ عدة تدابير خاصة بسلامة البحارة العاملين على متن قوارب الصيد، وكذلك أريد أن أذكر الإجراءات اللي اتخذتها الوزارة.

إقتناء 6 زوارق سريعة للإنقاذ خصصت لكل من موانئ الجبهة، المضيق، أصيلا، الصويرة، سيدي إفني وبوجدور.

- تحديث وتعزيز وسائل الإتصال البحري لتغطية المياه الوطنية.
- تجهيز قوارب الصيد بجهاز عاكس للرادار.
- وضع لوحات رقمية معدنية على قوارب الصيد، وذلك لتحديد هوية كل قارب.
- القيام بحملات واسعة للتوعية، وأخص بالذكر منها برنامج دليل البحارة الذي يذاع يوميا على أمواج الإذاعة الوطنية.

– ثم تكثيف دروس التوعية للبحارة الصيادين وتلقينهم تقنيات الوقاية وقواعد السلامة، وتبقى السلامة البحرية أيضا مسؤولية البحارة أنفسهم حيث يجب إتخاذ التدابير الوقائية اللازمة وتجنب الإبحار عند رداءة أحوال الطقس والعمل على استكمال تكوين الصيادين حرصا على سلامتهم وسلامة ممتلكاتهم.

أما فيما يخص الحادثة التي أشرتم إليها السيد المستشار المحترم فلم يتم الإتصال لأن كان هناك عطب في المحرك نتج عليه كذلك عطب تقني على أجهزة الإتصال الراديو، ولهذا ماتمكنتش المراكز الوقائية أنها تتعرف على أن هناك حادثة داخل البحر وتموقع السفينة ولهذا كنظن أن ماكاينش غلط نتاع الناس اللي مكلفين بالإنقاذ فلم يتم الإتصال ما بين المركب والسفينة اللي كيهمها الأمر ومراكز الإنقاذ. وشكرا لكم السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير،

هناك تعقيب السي عادل المعطي لكم اللكمة.

المستشار السيد عادل المعطي:

شكرا السيد الوزير على الرد ديالكم،

غير اللي بغيت ناكد عليه السيد الوزير أن الإقتناء ديال هاذ السفن اللي تتقوم بالحراسة وبالإنقاذ عبر السواحل المغربية حنا تنعرفو الطول ديال السواحل المغربية كما هو شاسع واللي تنتمناو أن الوزارة تعمل جادة في المستقبل باش يمكن لها تقوي من هاذ البواخر باش ماتلاتش تكرر مثل هاذ المأساة اللي وقعت في المحمدية، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار،

السؤال الموالي تعذر على صاحبه المستشار المحترم السيد عبد الجبار بوملحة حضور أشغال هاته الجلسة فهو يتقدم باعتذار مسبقا السيد الوزير، ويلتمس من المجلس إمكانية تأجيل هذا السؤال الى جلسة لاحقة، إذن بإذنكم نؤجل هذا السؤال الى جلسة موالية ونشكر السيد وزير الصيد البحري على مشاركته والردود على الأسئلة ديال السادة المستشارين، ثم ننتقل من جديد إلى قطاع الفلاحة والتنمية القروية بسؤال حول سياسة الوزارة بخصوص دعم الفلاحة العصرية سؤال مقدم من طرف المستشار المحترم السيد عبد الله الغوثي، السي المستشار تفضلوا لكم الكلمة.

المستشار السيد عبد الله الغوثي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

إن صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله مافتئ ينادي ويلح في كل مناسبة خطاب على تحقيق تنمية شاملة تستجيب لمتطلبات تأهيل الإقتصاد الوطني والإرتقاء بالمستوى المادي والمعنوي للمواطنين وإلحاق المناطق المعوزة بدينامية التنمية وتدارك التأخر الذي يعاني منه العالم القروي وتلبية للتطلعات المشروعة للمجتمع والمتعلقة بتحسين ظروف الحياة وتوفير وسائل العيش الكريم بوثيرة أسرع في العالم القروي. ومن أبرز دعائم التنمية الاقتصادية والإستراتيجية التنموية الشمولية الإهتمام بالقطاعات الأساسية التي على رأسها الفلاحة، وهنا نخص بالذكر المقاولات الفلاحية العصرية التي تعتمد على التقنيات الجديدة بحيث نسمع دائما بمناقشة المشاكل الفلاحية بصفة عامة دون الإهتمام بالمقاولات الفلاحية العصرية على غرار ماتم إيلاؤه للمقاولات الصناعية نظرا لدور الفلاحة العصرية في تحقيق الأمن الغذائي وتثبيت العيش بالبادية وتشغيل اليد العاملة، هذا بالإضافة إلى دورها في تكوين اليد العاملة المؤهلة والمتخصصة في الفلاحة العصرية مع تمكين المكونين من وجود فضاء لتوسيع مهاراتهم وتطبيق خبراتهم.

إلا أن هذه الفلاحة تواجه صعوبات ومشاكل متعددة نلخصها في الثروة الفلاحية وتنوعها وتزايد الإنتاج دون ضمانات معينة لحل

مشكل التسويق الداخلي والخارجي وكثرة المتدخلين والوسطاء والتباين الخاص بين العرض والطلب وضعف القوة الشرائية للمستهلك.

السيد الوزير المحترم،

أين نحن من العولمة والشمولية وحرية التبادل؟ ماهي الإستراتيجية والتكوين المرسومين لهذه الفلاحة وممارسوها للدخول في هذا المحيط الذي يتطلب الخبرة والتكوين والقدرة على التنافسية تحسبا لمواجهة العشرية الحالية، إن إدماج فلاحتنا هاته في الحركية العامة للتنمية الإقتصادية حقيقة يجب أن لانتجاهلها مهما تنكرنا لها بحكم أن عنصرا أساسيا لهذه التنمية مما أصبح يفرض علينا توسيع الدعم المقدم لها وتشجيع الإستثمار فيها وإعداد بنية تحتية قوية قادرة على الإستجابة للمطامح العامة للفلاحة العصرية التي تحفز الفلاح على الإنتاج والإستفادة من التقنيات الحديثة وإستغلال كافة الوسائل والطرق التكنولوجية المتطورة، لهذا نسائلكم السيد الويزر عن سياسة وزارتكم بخصوص هذا النوع من المقاولات الفلاحية، هل من إعداد دراسات معنية لرصد معوقات هاته الفلاحة؟ وماهي الإقتراحات والإجراءات العلمية والعملية لدعمها وتشجيعها للإستثمار في هذا المجال؟ وهل من إجراءات فعلية لتحسين وتطوير هذا القطاع؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم، الكلمة للسيد الوزير.

السيد مولاي إسماعيل العلوي وزير الفلاحة والتنمية القروية:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس،

السادة المستشارون،

قبل الجواب على سؤال السيد المستشار، أستسمحكم السيد الرئيس أستسمح المجلس في أن أصحح رقما تقدمت به قبل قليل فيما يتصل بتلقيح الأغنام فلقد أضفت صفرا إلى الرقم الحقيقي وبالتالي فالمجهول وهو 500 مليون درهم وليس 5 آلاف مليون درهم كان من الواجب أن أصحح الأمر لأن المبلغ فعلا مهول إذا ما أخذناه على الشكل الذي أشرت إليه في تدخلي الأول، فيما يخص السؤال الذي تفضل السيد النائب بطرحه والمتعلق بالفلاحة العصرية فيمكن أن نقول أن الحكومة ووزارة الفلاحة بالخصوص تهتم كثيرا بهذا الصنف من الفلاحة دون أن تغفل الفلاحة التي يقتات منها العدد الأوفر من سكان الأرياف، وفيما يخص الفلاحة العصرية يمكن أن نشير إلى أن المساعدات التي تقدمها الوزارة والحكومة إلى هذا المرفق تهم أساسا المجالات الإستثمارية فهناك مساعدات تهم إقتناء الآلات الفلاحية وتجهيز الضيعات بأدوات السقي الحديث، وكذلك مساعدات متصلة بتحليل التربة من أجل إيجاد نوعية البذور ونوعية المنتوجات وكذلك نوعية الأسمدة التي يجب أن ندخلها من أجل تقوية الإنتاج وكذلك هناك مساعدات تهم تكثيف الإنتاج الحيواني، إضافة إلى العناية التي تعطى لبذور الحبوب بالأساس.

ولا تقتصر المساعدات على المستوى الإنتاجي فهي تشمل كذلك تدعيم التجهيزات المتعلقة بتثمين المنتوج الفلاحي كوسائل الخزن والتبريد ومحطات التلفيف ووحدات عصر الزيتون، إضافة إلى دعم يقدم في إطار التعاونيات الفلاحية لتسويق المنتوج في أحسن الظروف، فهذه كلها إجراءات عملية تقدمها الوزارة وبالتالي الحكومة من أجل تنمية الفلاحة الملقبة بالعصرية، إضافة إلى هذا فهذه الفلاحة العصرية التي نعتني بها لأنها تهم الصادرات الأساسية التي تمول جزء من تجارتنا الخارجية، هذه الفلاحة العصرية طبعا يجب أن نكثف المجهود في اتجاهها وأن نحث العاملين في إطارها من أجل تنظيم أنفسهم بأنفسهم كذلك.

فتكلم السيد المستشار على ضرورة تكوين الذين يتعاطون إلى هذا النوع من الفلاحة، فنحن نقوم بما يجب ولكن كذلك عليهم هم أن يطوروا معارفهم وأن يستعينوا بخريجي المعاهد والمدارس الفلاحية التي تكون أطرا من مستوى رفيع، إضافة إلى هذا وسعيا من الوزارة الى العناية أكثر بالفلاحة في شموليتها والفلاحة العصرية،

فيعلم الجميع أننا الآن منكبون على مراجعة قانون الإستثمارات الفلاحية، وفي هذا المضمار بعد التشاور الواسع مع كل العاملين في القطاع سنصل إلى الطرق التي من شأنها أن تزيد في تدعيم الفلاحة العصرية، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، وبهذا نجدد الشكر للسيد الوزير على حضوره أشغال... لكم تعقيب السيد، تفضلوا السيد المستشار السي الغوثي لكم الكلمة.

المستشار السيد محمد الغوثي:

شكرا السيد الوزير، على هاته الأجوبة اللي هي جد مفيدة، الله يخليك بغيت نتطرق لبعض النقط وهي بغيت نرجع للوراء يعني للقاعدة على الملكية نتاع الأراضي الفلاحية في المغرب، يعني التركيبة القانونية للأراضي الفلاحية **La forme juridique de la propriété foncière** يعني كنعرفو بأن حنا كتكون أراضي الجموع اللي هي تابعة لوزارة الداخلية وأراضي الأحباس اللي تابعة للأوقاف وخلاص أراضي الأملاك المخزنية اللي تابعة لوزارة المالية، وكل هاذ الأراضي يعني تستغل ولكن ماكتخضعش في واحد الشكل قانوني لوزارة الفلاحة اللي كتشرف على القطاع واللي كلها مشاكل واحنا كنعرفو هاذ الأراضي يعني إما تكترى من طرف الفلاحين بعقود ديال 3 سنين أو 5 سنين وحنا كنعرفو الإستثمار في القطاع الفلاحي يعني واحد الإستثمار اللي هو طويل المدى واللي ماكيمكن لوش المستثمر يثمر في ذيك الأرض وجل الأراضي في المغرب في هاذ التركيبة هاذي وكاين مشكل نتاع التمويل يعني القروض ديما في القرض الفلاحي يعني ديما فاش كنشوفو التوازن ما بين القروض على حساب الحجم نتاع الضيعات ماشي هو هذاك بالنسبة إلي أنا كنقول هانوك ديما كيكونوا قروض إجتماعية ماشي قروض إقتصادية يعني إيلا بغينا نطورو الفلاحة ونمشيو بها بعيد خص تكون قروض اللي هي كتماشى مع الوزن نتاع الضيعات الفلاحية، وبالنسبة للتدعيم يعني قلتم السيد الوزير على التدعيم بالنسبة للري ووسائل الري، أنا اللي كنشوف في هاذ القطاع التدعيم كيكون على حساب ذاك **poyethléne** يعني ذاك **Tuyau** اللي كيكونوا فيه نوك القطارات وحنا كنعرفو بأن ذاك **le PVC** اللي هو تحت الأرض كيمثل الثلثين في الفاتورة نتاع الهكتار أولا يعني نتاع التكلفة يعني كيكون ديما قليل ماشي هو هذاك.

وبالنسبة تكلمنا على العولمة وتكلمنا على... أنا كنشوف، كنقول أن الفلاح اللي هو في إقليم الحاجب ولا إقليم خنيفرة كيف يمكن لو ينافس الاسباني اللي هو حداه لا المناخ مامعاونوش ولا التدعيم من طرف الدولة أنا كنعرفو الإسبان هاهم اليوم مازال ماتحلوش الحدود وغازيينا بالمنتوج نتاعهم، وغدا كيف غادي نديرو؟ وهاذ الناس هانو إيلا قبطنا غير إسباني اللي كيصدر لنا الخضر نتاعو عندو تدعيم من طرف الدولة بالنسبة إيلا هو صدر من طرف الدولة نتاعو وتدعيم أخر من **l'union europe'en** من الإتحاد الأوربي، وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم،

السيد الوزير لكم التعقيب فيما يخص الشطر المتعلق بالسؤال الأصلي.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية:

السيد الرئيس،

السادة المستشارون،

من دون شك أن كما قال السيد المستشار النظام العقاري في بلادنا في حاجة إلى مراجعة، فيعلم الجميع أن هناك في بعض الأقاليم وبعض المناطق أراضي الجموع تكون 30٪ من مجموع الأراضي الفلاحية، وإذا ماأضفنا هذه الأراضي للأصناف التي أشار إليها السيد المستشار وأضفنا إليها كذلك الأصناف التي لم يشر إليها مثلا كأراضي الكيش، ففعلا لنا رصيد مهم ومهم جدا لا يمكن أن ندخل عليه عنصر التحديث نظرا لوضعيته، ولذلك فلقد

تقدمت وزارة الفلاحة الى الحكومة بفكرة مراجعة هذا النظام العقاري وتمليك الأراضي كأراضي الجموع مثلا لكن علينا أن نعي بأن هذه العملية إذا ما حصل توافق في شأنها بين جميع الفرقاء المعنيين بالأمر فستؤدي لامحالة إلي بعض المشاكل، فعدد كبير من ذوي الحقوق سيفوتون أراضيهم وسينتقلون إلى المدن لأن المساحة التي ستعود لكل واحد مساحة هزيلة لا تمكن من القيام بإنتاج فلاحي مكثف ومنتج ومربح، فهذا طبعا هذا احتمال لابد أن نتأمل فيه كثيرا قبل إتخاذ القرار النهائي، ولكن رغم ذلك يبقى أن الإشكال مطروح وعلينا أن نجد الحل الأنجع لتجاوز هذه الوضعية.

فيما يخص النقط الأخرى التي أشار إليها السيد النائب وخصوصا المنافسة التي تخضع لها فلاحتنا من طرف المنافسين الأوربيين فأظن أن هذا من باب تحصيل الحاصل، فعلا الفلاح الإسباني يتسلم دعما من حكومته التي لها إمكانات لاتقاس بإمكانات حكوماتنا وله كذلك دعم مهم من طرف الإتحاد الأوربي، فأصبحنا نلاحظ أن الفلاحين الإسبان والمصدرالإسبان ينافسون المنتوج المغربي في الأسواق الموجودة خارج السوق الأوربية، سوق الإتحاد الأوربي، فلابد أن نعي بهذا الأمر وأن نكثف المجهود وأن نعبئ كل مالدينا من طاقات للتغلب على هذه الحالة، ولي اليقين أننا سنصل إلى الحل الذي من شأنه أن يجعل منتوجنا دائما قابل لمجابهة التنافس القوي الشرس الذي يتعرض إليه في الأسواق الأجنبية من جراء ما أشرنا إليه، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، السؤال الأخير في قطاع الفلاحة والتنمية القروية يتعلق بالبرنامج الوطني لمحاربة الجفاف سؤال قدم من طرف السادة المستشارين المحترمين الأستاذ الجوهري، السي محمد المنصوري، السي حسن أبو العز، السي عمر محب، السي محمد المنصوري لكم الكلمة.

المستشار السيد محمد المنصوري:

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين المحترمين،

في إطار دعم العالم القروي والقطاع الفلاحي على الخصوص أمام التقلبات المناخية التي يعيشها المغرب موجات الجفاف التي تضررت منها كل مجالات النشاط الفلاحي، تم اعتماد البرنامج الوطني لمحاربة الجفاف، والذي خصصت له الحكومة إعتمادا هاما.

السيد الوزير،

عدم مشاركة المنتخبين لبرنامج محاربة اثار الجفاف باش نعبرو على الرأي ديالنا بصفتي ممثل ديال غرف المهنيين وكنعيشو يوميا مع سكان البادية وكنعرفو المشاكل ديالهم الحقيقية.

- أولا إصلاح المسالك باش نفكو العزلة عن السكان لاسيما المناطق الجبلية.

- ثانيا الماء الصلح للشرب، كاين بعض الدواوير السيد الوزير يمشيو على البهيمة عشرات الكيلومترات باش يجيبو «البيدون» ديال الماء.

- إصلاح المدارس في البادية لأن كنعيشو في أيام الشتاء بعض الأقسام كيقطروا وكيحبسوا هاذيك القراية حتى تفوت الشتاء، لاسيما الأقسام المفككين.

- رابعا خلق مستوصفات صغرى في بعض المناطق لاسيما الجبلية أيضا لأن كتعرفوا السكان المغاربة مفرقين وكتكون عندهم المساحة واسعة بينهم وبين المركز الجماعي عشرات الكيلو مترات اللي فيهم هذاك المستوصف على قدر الحال.

وهاذ الأقسام اللي كيتبناو في البادية أنا أشهد في الإقليم ديال الخميسات وإقليم خنيفرة المقاول بعض الأقسام كيتبناو كيهزوا هاذيك السلعة على البهيمة باش يبنيو هذاك القسم كيفاش كيتصور هاذ المعلم غادي يوصل إلى هذاك القسم، ماكنظنش

السيد الوزير أن الدولة عملت المجهود الهام للدعم المالي لصالح العالم القروي، هذا اللي جعلني نطرح هاذ السؤال باش يتعمل واحد البرمجة في العالم القروي معقولة لصالح العالم القروي.

السيد الوزير،

كاين بعض الأقاليم كيديرو بعض العمليات في المدن ماشي في القرى، يعملوا في المدن، أولا خصنا نعملو هاذ الشي في القرى أولا نخلقو فرص الشغل، ثانيا إصلاح بعض العمليات الضرورية خصها تدار في البادية. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار،

الكلمة للسيد وزير الفلاحة والتنمية القروية.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

أظن أن السؤال الذي تفضل به السيد المستشار هو سؤال ضخم يهم البرنامج الوطني لمحاربة آثار الجفاف، وحسب ما اطلعت عليه في السؤال المكتوب هناك ليس فقط تشكك في جدوى هذا البنامج بل وكذلك هناك نوع من النفي لكل نتيجة إيجابية وردت من جراء إنجاز هذا البرنامج، وهنا السيد الرئيس، أستسمحكم بأن أعطي بعض الأرقام للتذكير فقط علما بأن هذا البرنامج لم ينته بعد وسيكون قد إنتهى مع نهاية الموسم الفلاحي، علما كذلك بأن الحكومة قررت أن تمدد هذا البرنامج طيلة السنوات المقبلة خدمة لسكان عالم الأرياف، فالأرقام التي أود أن أذكر بها هي الآتية:

أولا- إستطاع هذا البرنامج أن يخلق 14 مليون و600 ألف يوم عمل أي 93٪ من أيام العمل المرتقبة، وذلك دون احتساب أيام العمل المنجزة في إطار الماء الصالح للشرب ولا أيام العمل المحتسبة في أعمال كهربة الأرياف، كذلك من جراء هذا البرنامج وهذا شيء يجب أن نسطر عليه إستفاذ ما يناهز 760ألف من سكان البوادي والأرياف بالماء الصالح للشرب، لا أقول الماء السليم ولكن الماء الصالح للشرب، وأظن هذا إنجاز يمكن أن نفتخر به جميعا وأن نجتهد طبعا بأن يتعمم على جميع ساكنة الأرياف إضافة إلى هذا فلقد وزع ما يناهز 7 ملايين قنطار من الشعير بثمن مدعم قدره 130 درهم من أجل إنقاذ المواشي، ولكن الجميع يعلم أن مع كل أسف استعمل هذا الشعير كذلك من أجل تغذية البشر، والتكلفة الإجمالية الخاصة بالشعير المدعم وصلت تقريبا إلى مليار درهم وهذه المرة لم أخطئ الرقم.

كذلك نضيف إلى هذا المبلغ المهم 7 ملايين قنطار من الشعير مليون و320 ألف قنطار من الأعلاف المركزة طبعا هذه كلها أشياء لاتفي بالحاجة، ولاسيما في المناطق التي لازالت تئن من الجفاف حاليا، نحن واعون كل الوعي بهذا الأمر، ولكن ولا حول ولا قوة لنا في هذا المضمار على الحكومة أن تفكر مليا لإيجاد موارد أخرى تضيفها الى الموارد التي تقرر حبسها على هذه العمليات إضافة إلى هذا كله لابد أن نشير كذلك إلى التأطير الصحي، ذلكم التأطير الصحي للقطيع الذي يساعد على استقرار الأثمان ومكن القطيع بأن لا يصاب بأوبئة في هذه الفترة من الزمن، ثم في النهاية لابد أن نشير إلى أن عبء الديون قد تخفف على ما يقرب من 64 ألف زبون للقرض الفلاحي من أصل 125 ألف، لازلنا طبعا لم نصل إلى الرقم النهائي ولكن لحد الآن صرف من أجل ذلك مليار و700 مليون درهم في انتظار إنهاء صرف 3 المليار و900 ألف مليون درهم في نهاية العملية.

كذلك الآن، ونحن نشاهد أن أجزاء من بلادنا لم يساعدها الحظ ولن نستطيع الحصول على إنتاج وافر من الحبوب ومن القطاني أساسا يجب علينا أن نعطي الأولوية للأقاليم الأكثر تضررا وأن ننقل الإعتمادات التي كان من المفروض أن توزع على جميع أنحاء الوطن إلى هاته المناطق المتضررة، كذلك أن هاذ برنامج

محاربة ومناهضة آثار الجفاف الذي يهم كل مرافق حياة السكان في الأرياف فعلا أشاطر رأي السيد المستشار عندما قال بأن علينا أن نهتم لا بالمدارس ولا بالمستوصفات وبالطرق ولا بكل ما يهم سكان الأرياف، وفي هذا المضمار من دون شك أن علينا جميعا أن نتكبد كل الصعاب التي من شأنها أن تخفف الوطء على سكان الأرياف، فالإشارة التي أشار إلى المدارس مهمة ومهمة جدا وتبين لنا أن المجهودات التي تبذل لا في إطار الميزانية العامة للدولة ولا في إطار البرنامج الخاص للمحاربة آثار الجفاف لن تكفي الإستجابة إلى حاجيات سكان الأرياف ولاسيما أبناءنا في تلكم الأرياف.

فهذا فقط كنموذج لما يجب أن نقوم به طبعا ما قمنا به لحد الآن ليس بالكمال، فنحن لازلنا بعيدين كل البعد عن الكمال، فهناك نقائص كثيرة، نقائص تتجلى أحيانا في كون بعض المشاريع لا تستجيب إلى طلبات وحاجات السكان ونقائص تتسم كذلك بنوع من السلوك الإحتياطي من طرف البعض، وفي هذا المضمار أود أن أقول بأن الحكومة كانت تلح ولازالت تلح على إشراك المنتخبين في اتخاذ كل القرار وعليها هنا أن تسهر على تطبيق هذا القرار الهام الذي اتخذته والذي لم يطبق دائما في جميع أنحاء المملكة، هذا ما يمكن أن نقوله السيد الرئيس، شكرا على إنتباه الجميع.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الوزير، هناك تعقيب للأستاذ محمد جوهري.

المستشار السيد محمد جوهري

شكرا السيد الرئيس،

أشكر السيد الوزير، ماكنت أود أن أقترحه أعتقد أن السيد الوزير فكر فيه أو ربما الحكومة كلها وهو يعني التركيز على الجهود على المناطق المتضررة جدا، فهذا السؤال طرحه الفريق في يناير ولكن طبعا نحن اليوم في نهاية شهر أبريل والوضعية وضعية أخرى ربما وضعية كارثية بالنسبة لبعض الأقاليم، وإذا قلت كارثية فأنا لا أبالغ، البارحة فقط وأنا في جلسة عمل مع السيد عامل إقليم ورزازات أخبرني بأنه أصدر قرارا بإعتبار جميع الجماعات المتعلقة بإقليم ورزازات وربما حتى إقليم زاكورة كذلك السيد العامل إتخذ نفس القرار باعتبارها مناطق متضررة جدا من الجفاف، إن لم نقل لا أريد أن أستعمل كلمة منكوبة والحمد لله ليس هناك نكبات في المغرب لأن هناك مغاربة يتضامنون وهناك مبدأ التكافل في الدستور المغربي، وهو هناك مبدأ أن المغرب كله ذات واحدة وجسم واحد وأنه لا يمكن أن يترك مغربي مغربيا آخر وهو في حالة كارثة أو في حالة لا يمكن أن أذكرها هنا.

لذلك فالسيد الوزير نعتقد بأنه من الضروري أن تقوموا وتقوم الحكومة بتحركات في هاته المناطق المنكوبة وأن تلامسوا مباشرة ما يلامسه ممثلوا السكان، وما يعانيه السكان مباشرة فيمكن أن أقول أن الحزام من وادي أم الربيع إلى جنوب المغرب كله منطقة تانسيفت وجهة سوس ماسة درعة، والأستاذ الأنصاري في بداية الجلسة يعني عن طريق وسيلة أخرى وهو الإبلاغ ما يعانيه إقليم الراشيدية، فمنطقتنا منطقة وارزازات، السيد الوزير، السيد الرئيس، إخواني المستشارين، كذلك بصفة عامة الجهات كلها سوس، ماسة، درعة والجهة الجنوبية يتعين أن تحظى بعناية خاصة، نحن على استعداد للتعاون مع الحكومة بطبيعة الحال وهذا واجبنا وواجبها ولكن لابد أن تكون هناك إشارات واضحة وملموسة والأمر يستحق هذه الإشارات، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار المحترم،

هناك رد للسيد الوزير تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية:

السيد الرئيس،

ليس برد ولكن فقط تعقيب وجيز على ما قاله السيد المستشار، إذ أنني أشاطره تماما التصور وأقول له أنني شخصيا قمت بزيارات عديدة لعدد كبير من المناطق بشرق المغرب في جنوبه الشرقي في وسطة وفي جنوبه الغربي أو في وسطه الغربي بشكل أدق، فمن دون

شك أن الزملاء الوزراء سيتنقلون إلى كل ربوع المملكة من أجل التعبير عن تضامن الحكومة والشعب المغربي مع إخواننا الذين لم يساعدهم الحظ ولم يتمكنوا من الحصول على إنتاج فلاحي مرضي، إضافة إلى هذا أود أن أطلع المجلس الموقر على أن هناك لجن ستتنقل إلى المناطق المنكوبة لتعاين بشكل مباشر وتقوم الضياع الذي حصل للمواطنين لا على مستوى إنتاج المنتوجات المعنية ولا فيما يتصل بتربية المواشي، وهذا ما سنقوم به في الأيام المقبلة وسنبدأ بمناطق عزيزة علينا وهي المناطق الصحراوية الجنوبية الغربية، وبعد ذلك طبعا سنزور تافيلالت وإقليم الراشيدية، وسنصعد تدريجيا الى أن نزور الشاوية إن شاء الله في أجل قريب، طبعا لابد الإنتقال من الصحراء الجنوبية الغربية إلى الصحراء الشرقية لابد أن نمر عن منطقة ورزازات وزاكورة، شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير،

شكرا له على ردوده وإجابته على أسئلة السادة المستشارين، وننتقل إلى القطاع الموالي الأوقاف والشؤون الإسلامية بسؤال حول بناء المساجد ببلادنا، سؤال قدم من طرف المستشارين المحترمين السي سعيد كمال، السي عقا الغازي والسي عبد الصمد عرشان، السي سعيد كمال تفضلوا لكم الكلمة.

المستشار السيد سعيد كمال :

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

الإخوة المستشارين المحترمين،

لا يخفى على الجميع الدور الذي تؤديه المساجد لخدمة الدين الإسلامي الحنيف بحيث تعتبر فضاء للعبادة يتوجه إليها المسلمون لأداء فريضة الصلاة التي تعتبر بودرها عماد الدين الإسلامي ناهيك عن الدور النبيل المنوط بالمساجد والمتمثل في دروس محو الأمية التي تقام ببعض المساجد بمملكتنا الأمر الذي يدعو إلى إيلائها العناية والإهتمام والزيادة في بناء وتشييد المساجد نظرا للخصاص الذي يلاحظ حاليا في هذا المجال، وبهذا الصدد أذكر على سبيل المثال لا الحصر حالة بلدية احصاين بعمالة سلا الجديدة وأخص بالذكر هنا قرية أولاد موسى التي يبلغ عدد سكانها حوالي 180 ألف نسمة، ولا تتوفر سوى على مساجد صغيرة بنيت بمبادرات تطوعية لبعض المحسنين، بحيث ليست هناك أية مساهمة تذكر في هذا الشأن لوزارة الأوقاف والشوون الإسلامية بالنسبة لهذه الجماعة رغم كون المجلس الحضري لحصاين سبق وأن رفع إليكم السيد الوزير المحترم أكثر من ملتمس بهذا الخصوص.

وأشير هنا إلى أن المساجد المتوفرة الآنفة الذكر والتي هي على شكل بيوت صغيرة وهبها بعض المحسنين سكان هذه الجماعة قصد أداء الصلوات، أصبحت عاجزة عن استيعاب الظغط السكاني المتزايد الأمر الذي أضحى يستدعي وعلى وجه السرعة بناء وتشييد مسجد كبير يمكنه أن يستوعب هذه الطاقة السكانية الهائلة، ومن شأنه أن يسهل قضاء الشعائر الدينية كصلوات الجمعة والأعياد الدينية، وتجدر الإشارة هنا إلى أن بلدية احصاين تتوفر على أرض الأحباس غير أنها لم تستغل لهذا الغرض أي بناء مسجد، وبناء على ما تبقى، نسائلكم السيد الوزير عن التدابير والإجراءات التي تنوون اتخاذها من أجل بناء بعض المساجد لتدارك مثل هذا الخصاص، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم،

الكلمة للسيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان الذي سيتولى الإجابة عن هذا السؤال في محل السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، السيد الوزير لكم الكلمة.

السيد محمد بوزبع الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان:

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

أولا أشكر المستشار السيد سعيد كمال على هذا السؤال ويسعدني نيابة عن زميلي الدكتور العلوي أن أجيب على هذا السؤال مذكرا بعدد الإجراءات والمشاريع التي أنجزت في المنطقة التي تحدث عنها السيد المستشار وهي بلدية احصاين، فمدينة سلا إستفادت من بناء المساجد حيث تم بناء مسجد بسلا الجديدة بمبلغ 12 مليون درهم وبناء مسجد بحي مولاي إسماعيل بغلاف مالي قدرة مليوة و261.725 درهم ومسجد آخر مع مرافقه بالفروكي بمبلغ 8 المليون و425 ألف و717 ألف درهم، والقيام بإصلاح العديد من المساجد، كما أن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بصدد إعداد دراسات تقنية لترميم الجامع الأعظم بسلا، كما أنها وافقت على بناء أربعة مساجد من طرف المحسنين وهي: مسجد احصاين بالقرية بمساحة مغطاة تبلغ 120 متر مربع، مسجد حي الرحمة بمساحة مغطاة تبلغ 660 متر مربع، مسجد وادي الذهب بسلا بمساحة مغطاة تبلغ 220 متر مربع، مسجد العيايدة بمساحة مغطاة تبلغ 200 متر مربع.

كما تجدر الإشارة إلى أن أحد المحسنين حسب قطعة أرضية بمساحة تبلغ 300 متر مربع لبناء مسجد بجماعة احصاين، وقد تمت برمجته برسم السنة المالية 2001، وتعتزم الوزارة الشروع في عملية البناء في الدورة الرابعة لهذه السنة إن شاء الله، هذا هو ملخص لجواب السيد الوزير حول أهم الإنجازات التي تمت سواء في مدينة سلا أو في بلدية احصاين التي تعتبر جزءا من هذه المدينة، شكرا للسيد المستشار المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير،

هناك تعقيب للسيد المستشار المحترم تفضلوا السي كمال.

المستشار السيد سعيد كمال:

شكرا السيد الوزير على هذه الأسئلة اللي هي في الحقيقة بالود ديالي كان يكون السيد الوزير حاضر باش نعرفو أنا تنتكلم بصفة خاصة على قرية أولا موسى بالنسبة لسلا الجديد راه ماشي هي قرية أولا موسى تصور السيد الرئيس والسيد الوزير والسادة المستشارين المحترمين، بأن وصل الدرجة في قرية أولاد موسى اللي الناس تيصليو في الشارع يوم الجمعة وهاذ الشي في الحقيقة وخا نعبر عليه حتى نعيا ماغانعبرش على الصراحة وعلى الواقع اللي كاين، بالنسبة لحي مولاي إسماعيل تابع للبلدية ديال بطانة، بطانة راه ماشي هي القرية ماشي هي بلدية حصاين، كاين بلدية بطانة وكاين بلدية حصاين وكاين بلدية العيايدة، هانو كاين مسافة بعيدة ما بين البلدية، بالنسبة لحي الرحمة ولا الفروكي ولا حي مولاي إسماعيل ماتابعينش للبلدية ديال حصاين، أنا تنتكلم على قرية أولاد موسى اللي تقريبا عدد السكان ديالها ماياناهز180 ألف نسمة، أنا حقيقة نعاود نأكد وتنعاود نطلب من السيد الوزير تنعاود نطلب من السيد الوزير باش يشوف الناحية ديال قرية أولاد موسى.

وتصور السيد الوزير،

السيد الرئيس،

والسادة المستشارين المحترمين.

وصلنا لدرجة اللي مشينا تنطلبو، طلبنا أرض فيها 8000 متر من واحد المحسن فبقينا واحلين غير في البناء، باش غادي نبنيو حنا؟ هاذ الوزارة لحد الآن ما اعطتنا والو بالنسبة لقرية أولاد موسى، بالنسبة للبلدية ديال احصاين يا لله اعطت لسلا الجديدة، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم،

هناك رد للسيد الوزير على تعقيب السيد المستشار.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان:

السيد المستشار اعطينا البيانات بالنسبة لسلا كما يقال وماجاورها.

السيد رئيس الجلسة :

الرباط وسلا وماجاورهما.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان:

.. بحيث كلما تم إنجازه وقلنا بأنه بالنسبة لجماعة احصاين يعني كاين هناك مشروع سوف ينجز في القريب، نحن نقاسمكم يعني ما قلتموه لأنه فعلا كاين اكتظاظا وفي المسجد اللي هو صغير اللي هو تيضم هاذ الجماعة هاذي، ولكن طبعا هذا شيء اللي هو تنحمدو عليه الله لأنه كاين إقبال على المساجد وأداء الصلاة من طرف عدد كبير من سكان هذه الجماعة، وسوف أبلغ كذلك للسيد الوزير بإلحاح كبير أنه لابد من أن تقع العناية أكثر بهاته الجماعة وأن تبادر الوزارة إلى الإسراع بإنجاز المشروع الذي ذكرت في هذا الجواب، بالإضافة الى هذا أن لابد من الجماعات المحلية أن تتحمل كذلك المسؤولية يعني بحيث كاين عدد من المحسنين، ولكن إيلا وقعت الإثارات احسانهم يعني بحيث كاين عدد من المحسنين، ولكن إيلا وقعت الاثارات احسانهم يعني بالنسبة للجماعات وبالنسبة للمنتخبين أنا متيقن بأنه سيقدمون على بناء مساجد اللي غادي يمكن لها تتسع لجميع المواطنين، ولكن في نفس الوقت صلاة الجمعة بالخصوص تنعرفو بأنه جميع المساجد لا يمكنها أن تسع جميع المصلين يوم الجمعة ولهذا أينما توليتم فتم وجه الله، فأعتقد بأنه لابد من الإستعانة من جميع الفسحات ومن جميع الساحات اللي تيمكن يؤديو فيهم الصلاة وهذا شيء اللي هو مباح من الناحية الدينية لكن كما قلت يعني ستعمل الوزارة جاهدة من أجل على الأقل أن يكون المسجد بمستوى الحي الذي تكلمتم عنه،

شكرا السيد الرئيس، والسادة المستشارين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير،

وهذا يجرني أنا كذلك أن أستجيب لطلب أحد السادة المستشارين لرفع الجلسة لتمكين السادة المستشارين من أداء صلاة العصر، أرفع الجلسة لمدة 15 دقيقة، رفعت الجلسة... لصلاة العصر ورفعت الجلسة لمدة 15 دقيقة.

.... بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على خير المرسلين.

السيد الوزير،

السادة المستشارين المحترمين،

نستأنف أعمالنا في إطار جلسة الأسئلة الشفوية، وننتقل إلى آخر قطاع مدرج في هذه الجلسة هو قطاع الإقتصاد والمالية والخوصصة والسياحة بالسؤال المتعلق بعدم توصل المنخرطين في هيئة التعاضدية لموظفي الإدارات العمومية بمصاريف العلاج، سؤال قدم من طرف المستشارين المحترمين السيدين مولاي إدريس العلوي والحاج حسن زهير، الكملة لمولاي ادريس العلوي، السي المستشار المحترم تفضلوا.

المستشار السيد مولاي ادريس العلوي:

شكرا السيد الرئيس،

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

زملائي المستشارين المحترمين،

وأنا واقف في هذا المجلس الموقر لأضع هذا السؤال عدم توصل المنخرطين الموظفين المنخرطين بمستحقاتهم من الدواء والعلاج، وأمام هذا الوقع السلبي الذي يسبب هذا الضرر البليغ لهذه الفئة، أقف حائرا لا أدري من أين أبدأ الحديث وأين أنتهي به،

وخاصة لما يتعلق الأمر بهذه الشريحة الإجتماعية التي أنهكها الغلاء وارتفاع تكاليف المعيشة مقارنة بالأجور التي قد تكون أحيانا متواضعة .ولا تضمن في الغالب متطلبات العيش الكريم.

حضرة الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

زملائي المستشارين المحترمين،

إن هذا السؤال الإجتماعي في العمق، والذي هو حق لكل موظف منخرط مهما وأينما كان موقعه في الأسلاك الإدارية أن نسترجع كلا أو جزءا من مصاريف الدواء والعلاج الذي أدى ثمنه مسبقا، وهذا لعمري تذكير بمبدأ فقهي العقد شريعة المتعاقدين، إننا في فريق الحركة الوطنية سنطرح هذا السؤال وبإلحاح شديد وبصفة عامة وفي المناطق النائية بصفة خاصة، وكنا نتذاكر في هذا المجلس اليوم على الأقاليم الجنوبية المتضررة من الجفاف، وها نحن نتذاكر بالضرر البليغ الذي أصاب هذه الفئة من الموظفين في أقاليم الراشيدية وورزازات وفكيك، وطالما لأنه لدينا من الأمثلة العارضة ما يكفي على ما نقول، فبالإضافة إلي بعد مراكز التكوين والعلاج وما ينتج عن ذلك من مصاريف إذ سجلنا في هذه الأقاليم بطءا كبيرا في معالجة الملفات المطروحة مما يزيد المسألة تشعبا وتعقيدا ومما يجعل بعض الموظفين والأعوان يستغنون عن العلاج وعلى مضض لأن ظروفهم المادية لا تسمح بذلك.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

إخواني المستشارين المحترمين،

إننا في فريق الحركة الوطنية لا ننكر على الحكومة التحسن الملموس في أداء الخدمات الإدارية، وهذا أمر يدركه الخاص والعام، لكن سوف نسائلكم السيد الوزير المحترم بصراحة معهودة وصدق للأمانة والرسالة التي أحملها لكم أن هذه الشريحة الإجتماعية التي تنتظر منكم إنصافها من خلال الجواب الذي نأمل أن يحمل لها ما يشفي غليلها ويرد لها أملها، لماذا لا تسترجع مستحقات الموظفين والأعوان من الدواء والعلاج وخاصة في المناطق النائية؟ لماذا هذا التأخير الغير الموضوعي في استرداد المستحقات؟ بل لماذا ضياع في اللفات بأكملها؟ لماذا لا تبقى بعض الملفات في الرفوف ومصالح هذه الفئة معطلة؟ أليس من الإجحاف في حق المواطنين والموظفين والأعوان المنخرطين أن يكونوا مطالبين بالجد والإخلاص في العمل والتحلي بالخصال الحميدة وأن يهدر حقهم في إسترجاع مستحقاتهم في الدواء والعلاج والتي هم في حاجة إليها؟ وأية حاجة كالحاجة الى الدواء والعلاج عند المريض؟،

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار،

الكلمة للسيد الوزير، رجاؤنا أن الكل يحترم الوقت.

السيد فتح الله اولعلو وزير الإقتصاد والمالية والخوصصة والسياحة :

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

أن أتفهم بطبيعة الحال الإنشغالات ديال السيد المستشار المحترم، وهاذ الإنتشغالات هي اللي غادي تعطيني فرصة باش نوضح بعض الأشياء من المؤكد أن هذا قطاع التعاضد تيواجه واحد العدد ديال الصعوبات اللي ناتجة أولا على ضعف المداخيل نظرا لتجميد ومساهمة المنخرطين من عام 89، كذلك إرتفاع المصاريف ديال العلاجات الطبية، ضعف المراقبة كذلك الطبية وكذلك اختلالات في التسيير، إنطلاقا من هذا بطبيعة الحال الدولة عملت على بداية حل المشاكل عبر واحد العدد ديال التدابير أساس التدابير اللي تتهم الافتحاص الإستراتيجي للصندوق ويتضمن افتحاص عنده طابع مالي، افتحاص كذلك معلوماتي وإعلامي، كذلك دراسة اكتوارية اللي

تتشمل تطور الصندوق على المدى الطويل من حيث الموارد نتاعو، وأخيرا الافتحاص التنظيمي. وحتى يتسنى إصلاح قطاع التعاضد برمته، يتجه الآن التفكير في القيام بعملية افتحاص استراتيجي بالنسبة لكل الهيئات التعاضدية، ولكن لتفادي العجز الذي يعرفه الصندوق، الحكومة عملت على الرفع من واجبات الإنخراط وذلك عن طريق توسيع وعاء احتساب تلك الواجبات ورفع السقف الأقصى، وهاته الإجراءات ستمكن اللي بدات تقريبا من 4 نونبر 99 من تحسين موارد القطاع.

وسيكلف هذه الإجراءات، لابد أن أذكر هذا الرقم، ميزانية الدولة مبلغ 65 مليار سنتيم سنويا عوض 30 مليار من قبل، والتذكير هنا أنه القانون المالي كذلك ديال 98-99 كان خصص 60 مليار سنتيم أي ضعف حصة المشغل وذلك مساهمة من الدولة في معالجة تصفية متأخرات الصندوق، أذكركم بذلك، والآن كذلك في حل المشاكل يجري التفكير من أجل ابرام اتفاقية على إنفراد مع بعض منتجي العلاج التابعين للقطاع الخاص على أساس اتفاقية نموذجية توضع بقرار مشترك بصدره الوزير المكلف بالشغل والوزير كذلك المكلف بالصحة، كما نعمل على تحضير اتفاقية شراكة مع وزارة الصحة في نفس الموضوع، وهاذ الإجراءات كلها غادي تؤدي من المؤكد الى إصلاح شامل لهذا القطاع بموازاة مع إصلاح مشروع التأمين الإجباري على المرض، حيث سينصب هذا الإصلاح أساسا على الجوانب المالية والمؤسساتية بهدف الرفع من جودة الخدمات، أشكر السيد النائب لأنه لا يمكن إلا أن نتقاسم إنشغالاتو بالنسبة لهذا القطاع الأساسي والحيوي،

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، هناك تعقيب مولاي إدريس.

المستشار السيد مولاي ادريس العلوي:

... بارتياح ما تفضل به السيد الوزير مشكورا على الإجابة على هذا السؤال المهم الذي يطرحه جل المغاربة لأن جل المغاربة إما هم موظفون إما احبابهم وعائلاتهم موظفين والأمر كيهمهم بدرجة أو أخرى وكنزكي ما قاله السيد الوزير لأن في الحقيقة الإسراع في العلاج لهاذ المشكلة، لأن في الحقيقة راه بعض الناس كتقاسي وكتستغنى عن العلاج ماشي لأن ماخصهاش العلاج لأن ماعندهاش الوسائل وهي كتخلص وكتضامن في المؤسسة اللي من المفروض منها أنها تضمن لها العلاج،

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار،

السؤال الموالي يتعلق بوضعية المتقاعدين قدم من طرف السادة المستشارين السيد بريكا الزروالي، السي ادريس الراضي والسي أحمد بنا، السي هناك ضغط زمني، التوقيت راه الستة غادي يقطع البث التلفزيوني وكلشي كيبغي يستفيد، السي المستشار إيلا امكن لكم تاخذوا الكلمة من مقعدكم لاباش نربحو الوقت... هناك الكل يريد أن يضع أسئلته في إطار الفترة الزمنية المبثة تلفزيونيا، السيد الرئيس كنت أتمنى أن تستجيبوا... لا لا لكم الكلمة تفضلوا، تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد بريكا الزروالي:

أشنو يستجيب أنا مافهمت هاذي أشنوهي، ما فهمت حتى حاجة هنا ما فهمتش.

السيد رئيس الجلسة:

قلت لكم كان بإمكانكم أن تأخذوا الكلمة كزملائكم من مقعدكم.

المستشار السيد بريكا الزروالي:

آخذها من هنا لأن هاذ المحل دار لهاذ الشي هذا باش ناخذها من هنا وصافي.

السيد رئيس الجلسة:

إذن جوج الناس كيسيروا الجلسة.

المستشار السيد بريكا الزروالي:

وراه خنوها من حيث شئتم، ماكاينش شي حاجة في القانون.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا السيد الرئيس،

تفضلوا أنتم تسيرون جلستكم، تفضلوا آسيدي.

السيد المستشار بريكا الزروالي:

بسم الله الرحمان الرحيم،

سيدي الرئيس،

سيدي الوزير،

السادة المستشارين المحترمين،

لقد سبق لفريق الإتحاد الدستوري أن تقدم بمقترح قانون يقضي بتغيير المادة 19 من القانون 06-809 المتعلق بتغيير وتتميم القانون رقم 011-71 بتاريخ 30 دسمبر 1971 المحدث بموجبه نظام المعاشات المدنية، ويهدف هذا المقترح إلى تسوية وضعية فئة من المواطنين أفنوا حياتهم في خدمة الوطن، تلك الفئة هي المتقاعدين والمحالين على المعاش، ذلك أن النظام المعمول به حاليا يميز بين ثلاث فئات من المتقاعدين، فئة ما قبل 1990 وفئة ثالثة بعد فاتح يونيو 1999، هذا التمييز لا ينسجم طموحا بالأهداف التي تهدف إلى تحقيق عدالة إجتماعية وتحقيق المساواة ولا يضمن العيش الكريم لكافة المتضررين من هذا القانون.

ولا يعقل أن يستمر المغرب على هذه الحالة التي تقسم المواطنين إلى ثلاث فئات، فئة(أ) يستفيدون 100٪ من الأجر والإضافيات الثابتة، والصنف (ب) الذي يستفيد ب 50٪، والصنف (ج) الذي لا يستفيد إلا بنزر نزير وفتات ضئيل لا يسمن ولا يغني من جوع، الشيء الذي يعتبر حيفا واضحا وظلما صريحا على هذه الطبقة من المواطنين خصوصا في هذا الوقت الذي تتباهى فيه الحكومة بالخطب والتصريحات بما حققته من إنجازات لصالح المجتمع المدني، علما أن الحكومة سبق لها خلال السنة الماضية أن دافعت بالفصل 51 من الدستور ضد تحقيق العدالة والمساواة بين المتقاعدين والمحالين على المعاش، فهل فكرت الحكومة في وضعية هذه الفئة الوطنية التي خدمت البلاد وخدمت الإدارة المغربية وأفنت شبابها في خدمة المواطنين؟ وهل ستقدم الحكومة مشروع قانون لمراجعة وتوحيد القوانين المنظمة للمعاشات المدنية والعسكرية يراعي طبعا مقتضيات المقترح الذي تقدم به فريق الإتحاد الدستوري؟ وهل الحكومة على استعداد لدراسة المقترح الذي سيقدمه فريق الإتحاد الدستوري من جديد حول هذا الموضوع؟ أو أن الحكومة حكومة التناوب المحترمة جريا على عادتها لا تقوم بالإصلاح إلا بعد المظاهرات والإحتجاجات وغير ذلك؟ وشكرا، وكنت...

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

المستشار السيد بريكا الزروالي:

أتمنى أن يأخذ السيد الرئيس بعين الإعتبار أن جئنا هنا من الثالثة، وأنه يقول لنا أن لا نتكلم من هذه المنصة.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الرئيس المحترم،

هناك زميل لكم له سؤال أظن أنه هو كذلك يريد أن يبث على شاشة التلفزيون، فمن أجل هذا طلبت منكم أن أيه هاذ الشي اللي كاين، وإلا اللي بغا يهدر آسيدي يهدر ايه، السيد الوزير تفضلوا.

السيد فتح الله ولعلو وزير الإقتصاد والمالية والسياحة:

السيد الرئيس،

أولا لابد نقول بأننا كلنا متفقين بالإعتزاز بالعمل اللي قاموا به اخواننا المتقاعدين والتضحيات اللي قاموا بها لصالح الإدارة الوطنية وكلنا تيهمنا التغلب على التمييز اللي كاين الآن ولكن يجب ألا ننسى بأنه هاذ التمييز ورثناه كذلك عن إجراءات، وفي نفس الوقت عندما اتخذت تلك الإجراءات في ذلك الوقت لم يهيأ في ذلك

الوقت الإطار العام للتحضير من أجل التغلب على التمييز، وبالتالي من المؤكد أن الوضعية الراهنة اللي هي ناتجة أولا وقبل كل شيء على طريقة التدبير لمدة عدة عقود لأوضاع وصناديق التقاعد، وكذلك ناتجة على التأثير الديموغرافي والتغييرات الديموغرافية التي لم يهيأ لها بلادنا، ولكن ناتجة وأقول ذلك بكل كذلك مسؤولية على أنه كل تغيير إيلا تصاوبناه بدون دراسة وخاصة بالنسبة لمستقبل الأوضاع بكل المتقاعدين غيأدي في الظرف الراهن الى واحد الإنعكاس مالي اللي يناهز قدره 470 مليون درهم.

لذلك الحكومة أولا منكبة على دراسة وإيجاد الحلول الملائمة لإصلاح وضعية معاشات المتقاعدين قبل 1990 في إطار الصندوق المغربي للتقاعد كذلك في إطار اهتمامو بإصلاح آفاق أنظمة المعاشات يقوم بالدراسات الالكترونية الضرورية قبل اتخاذ أي قرار، لكن لابد نسجلو كذلك بأن الحكومة وهي واعية بالحيف الذي ذكرناه اتخذت عدة إجراءات كان هدفها هو تحسين أوضاع المتقاعدين، وعلى سبيل المثال أولا أزيد من 120 ألف متقاعد استفادوا من زيادة 15٪ من مبالغ معاشاتهم دون مقابل أو مساهمة إضافية، ثانيا كل المتقاعدين استفادوا من الزيادة في قيمة النقط الاستدلالية التي يحتسب على أساسها الراتب الأساسي واستفادوا من الزيادة في التعويضات العائلية منذ 1996 و97، ثالثا الحكومة الحالية رفعت من قيمة المعاش الأدنى ابتداء من فاتح يونيو1999، وهي زيادة انتفع منها ما يقارب ب 30 ألف متقاعد، ومع ذلك يمكن أن أؤكد بأن حكومة جلالة الملك شغلها الشاغل أوضاع المتقعدين، وشغلها الشاغل أن تتغلب على كل الصعوبات في هذا المجال، شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير،

السؤال الموالي يتعلق بالديون المتراكمة على الجماعات المحلية وسبل التخلص منها سؤال قدم من طرف المستشار المحترم السي محمد الخضوري، لكم الكلمة السي الخضوري رجاء أن تلتزموا بالوقت.

المستشار السيد محمد الخضوري:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

يعتبر القرض العقاري والسياحي متدخلا رئيسيا في مجال إنعاش السكن الإجتماعي بشراكة مع عدد من المؤسسات ومن بينها الجماعات المحلية، لكن ديون القرض العقاري والسياحي أصبحت متراكمة على بعض الجماعات المحلية بشكل يهدد ميزانيتها، وكمثال على ذلك ما يقع في جماعة أكدال بفاس بخصوص مشروع الحرية، ونعرف السيد الوزير أنكم ساهمتم بمليارين من الدراهم لإنقاذ القرض العقاري والسياحي، وعليه فإننا نسائلكم السيد الوزير باعتباركم الوزارة الوصية على القرض السياحي والعقاري، وكذلك من الناحية المالية عن الجماعات المحلية، نسائلكم على الإجراءات التي تنوون القيام بها لحل هذا المشكل؟ وتقبلوا السيد الوزير فائق التقدير والإحترام.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الإقتصاد والمالية والسياحة:

مانطولش لأنه مشاكل مؤسسة القرض العقاري والسياحي معروفة الآن من طرف الرأي العام والحمد لله ماكاين أدق التفاصيل ويمكن نخبر عبر مجلسكم الموقر بأن هذه الإرادة الآن هي حيز التنفيذ، وبأننا إن شاء الله سنتغلب على كل الصعوبات، لكن في نفس الوقت من المؤكد أنه يجب من خلال أبعاد كل هذا المشكل يجب أن نعتبر بأنه هذه مؤسسة مالية وبالتالي من حقها كذلك أنها هي مؤسسة تحصل على ديونها وماشي في استطاعتها تقوم بأشغال اللي ماشي شغلها، مثلا ماشي في استطاعتها تقوم بتصفية العقارات أو تلعب دور الوكالة لأن هذا غادي يضربها، وأنتم كلكم

الرأي العام يريد أن يعمل على تقويتها لكن في نفس الوقت الوزارة ديال الداخلية من جهة والوزارة المكلفة بالمالية مهتمين بطبيعة الحال بكل الصعوبات التي قد تواجهها الجماعات في علاقتها مع هذه المؤسسة ونجتهد بطبيعة الحال في نفس الوقت من أجل دعم هذه المؤسسة وتمكينها من القيام بعملها كمؤسسة تمويلية وفي نفس الوقت اعتبار كل الصعوبات التي تواجهها الجماعات ومنها المثال اللي اعطى السيد المستشار المحترم، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير،

آخر سؤال حول خوصصة معامل السكر... تفضل.

المستشار السيد محمد الخضوري:

كتعقيب تنشكرو السيد الوزير على الجواب ديالو والإهتمام ديالو بالمشكل ديال القرض السياحي والعقاري، والإرادة اللي صرحت بها السيد الوزير إنما هو إيلا اقرينا الأرقام تنصيبو أنه حتى هذه الجماعة خصوصا في هذا المشروع راه تتأدي ثمن غالي، تتأدي تقريبا 100 مليون في الشهر ديال les interets، وتنتمناو من السيد الوزير أنه هاذ الإرادة تكون متجهة حتى بالنسبة للجماعات لحقاش هاذي 10 سنين وحنا عايشين في هاذ المشكل وهاذ الإرادة كذلك خصها تنقذ حتى المشاكل المالية اللي تتخبط فيها الجماعات، خصوصا أنه كان وقع إتفاق في 95 مع القرض السياحي والعقاري، والقرض السياحي لم يلتزم بالإتفاقية ديالو، المشكل ماشي مشكل أن الجماعات تؤدي أو ماتؤديش أو تتكلف المشكل هو أن الجماعات عايشة مشاكل مالية وأنتم الوزارة الوصية وهاذ الإرادة اللي تعطات لـ C.I.H تعطى حتى للجماعات المحلية، وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا

، قلت آخر سؤال حول خوصصة معامل السكر، الكلمة للمستشار السي عبد القادر نور الزين.

المستشار السيد عبد القادر نور الزين:

شكرا السيد الرئيس،

بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السيد الرئيس المحترم،

معالي الوزير المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

لقد سبق لوزارة القطاع العام والخوصصة أن برمجت مؤسسة معامل السكر في إطار مؤسسات عمومية معدة للتفويت الى القطاع الخاص، كما أن الحكومة قد أعدت مشروع التفويت إلا أنه من الملاحظ أن هاته المعامل لم تفوت بعد وظلت سجينة وضعية الإنتقالية أثرت سلبا على وضعية هاته المؤسسات من جهة لأنها أدت الى استفحال وضعية العمال وكل العاملين، بها، فلماذا لم تفوت هاته المعامل حتى الآن؟ وهل ستبقى على هذه الحالة ولم تسارع الحكومة الى إيجاد حلول لمشاكلها؟.

وتقبلوا السيد الرئيس، معالي الوزير، فائق الإعتبارات والتقدير والإحترام وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار ، الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الإقتصاد والمالية والسياحة:

... المستشار، القانون ديال الخوصصة برمج تحويل 10 شركات وطنية لصناعة السكر، وتكلفت الدولة الحكومة بتحضير لعملية الخوصصة، ولكن أوضاع هاته المنشآت الصناعية من جهة والوضعية اللي تتعرفو الخاصة لمادة السكر سمحش لحد الآن لتحقيق العملية ديال الخوصصة، من جهة أولى تعطى حسب المقتضيات ديال المرسوم 2-90-409 الأولوية للتعاونيات الفلاحية خاصة في بعض المناطق مثل بني ملال، والحكومة في ذلك الوقت دارت واحد العرض طلب عرض ولكن ما وقع أي إستجابة من طرف

أي عارض من جهة ثانية إتجه الأمر الى إعادة الهيكلة ديال المالية والتقنية دايل الشركات في إطار ثلاثة الأنواع ديال الشركات حسب إما نوعيتها أو حسب المناطق الجغرافية التي تنتمي إليها، تيبقى الإشكالية مرتبطة إلى حد كبير بتحرير قطاع السكر هو هاذ مبدأ التحرير تقرر في فاتح يوليوز 1996، ولكن الحفاظ على القوة الشرائية كذلك الدولة بقت تتكلف بإمداد الشركات المنتجة في حدود 2000 درهم للطن الواحد.

فإذن كاين هاذ العبء بطبيعة الحال اللي الآن تتحملو الدولة من خلال صندوق المقاصة، فاحنا الآن أمام خيارين، كاين خيار يقضي بإمكانية تفويت مؤسسات الإنتاج الموجودة دون انتظار التحرير الكامل للقطاع، وهذا غادي يتطلب واحد التحمل مالي اللي ذكرتو الآن، والخيار الثاني اللي تيفرض بطبيعة الحال العمل على تحرير القطاع بما في ذلك ثمن بيع السكر ولكن هذا بطبيعة الحال خصنا نتحكمو فيه نظرا لنتائجو كذلك الإجتماعية، فإنطلاقا من هذا ملي توضح الرؤية بالنسبة لثمن السكر يمكن في ذلك الوقت ننتقلو لواحد المرحلة اللي تجعلنا نمرو إلى تغيير وضعية هاته المؤسسات، المهم هو المصلحة العامة ديال البلاد والمصلحة كذلك الإجتماعية ديال المنتجين وديال المستهلكين، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير،

إذن بهذا نكون قد أتينا على نهاية النقط المدرجة في جدول الأعمال، قبل أن أرفع الجلسة أذكر فقط... تفضلوا.

السيد وزير الاقتصاد والمالية والسياحة:

... تقرر ولكن راه غادي يمكن لكم تتفهموا بأنه لم أتمكن من ذلك ، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير،

إذن قلت لنا جلسة مقبلة يوم الخميس ابتداء من الساعة الثالثة حول التطورات الأخيرة في الشرق الأوسط ثم تليها جلسة أخرى عمومية تخصص للدراسة والتصويت على النصوص الجاهزة، لقاؤنا يوم الخميس المقبل ابتداء من الساحة الثالثة.

رفعت الجلسة.